[٣]

النقد اللطيف في نفي التحريف

عن القرآن الشريف

تأليف

الشيخ آغا بزرك الطهراني

(١٢٩٢ ـ ١٣٩٠ هـ)

تصحيح و تحقيق

علي بن موسى النجفي

ترجمة المؤلّف

آغا بزرك الطهراني (١٢٩٢ـ١٣٩٠هـ / ١٨٧٥ ـ ١٩٧٠م)

الشيخ محمّد بن محسن علي بن محمّد رضا بن محمّد حسن بن محمّد الرازي المعروف بآغا بزرك الطهراني النجفي، ولد في ١١ ربيع الأوّل، وهاجر إلى النجف سنة ١٣١٣هـ. وأقام فيها، وهاجر إلى سامراء سنة ١٣٢٩هـ. ليحضر درس الشيخ محمّد تقي الشيرازي، ثمّ عاد إلى النجف سنة ١٣٥٤هـ، متخصص في كتب الفهارس وموسوعات الرجال.

من مؤلّفاته

١. *إزاحة الحلك الدامس بالشموس المضيئة في القرن الخامس.*

٢. *إحياء الداثر في مآثر أهل القرن العاشر.*

٣. *الأنوار الساطعة والوارثة في المائة السابعة.*

٤. تقريرات بحث أستاذه الشيخ محمّد كاظم الخراساني.

٥. تقريرات أستاذه شيخ الشريعة في الطهارة.

٦. ترجمة كتاب *الإسلام والمدنية* للأستاذ محمّد فريد وجدي إلى اللغة الفارسية.

٧. *الذريعة إلى تصانيف الشيعة* في خمسة وعشرين جزءاً.

٨. *نقباء البشر في القرن الرابع عشر.*

٩. *النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف* وهي هذه الرسالة التي بين يديك.

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدّمة المؤلّف]

الحمد لله الذي أنزل هذا القرآن إماماً للبشر، يقتدى بسمته المقتدون، وجعله هدى للناس يهتدي بهداه المهتدون ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾[1] لطفاً على خلقه.

ثمّ الصلاة والسلام على من أنزل عليه هذا الذكر والنور الذي فيه دواء القلوب وشفاء الصدور، وأوحى إليه الفرقان، الكافل لرقي الإنسان، والدال إلى موائد الإحسان المهيّئ لهم من الخالق المنّان، سيّدنا وسيّد المرسلين، ونبيّنا وخاتم النبيّين، المحمود الأحمد، أبي القاسم محمّد، أمين الله على وحيه وعزائم أمره، وترجمان كلامه، ومستودع علمه، وعلى آله الأئمّة المعصومين، وأوصيائه المنصوبين المنصوصين وعترته المقرونين بالكتاب المبين، وهما الحبلان الممدودان، والثقلان المتروكان اللذان لا يفترقان حتّى يردا حوض رسول الله صلاة متوالية متواصله بحلول المحسنين في الجنان ونزول المسيئين إلى النيران.

وبعد، إنّ أوّل كتاب ينظر فيه المسلم البالغ حدّ التمييز هو كتاب الله الملك العزيز، وهو كتاب الإسلام اللازم على كلّ مسلم بعد الشهادتين الإقرار بأنّه كتابه، فلابدّ له قبل معرفة كلّ كتاب معرفة سنده ومتنه، حتّى يرسخ في عقيدته صحّته وصدوره، ويشرح في صدره معناه ومدلوله.

---

١. فصّلت (٤١): ٤٢.

وقد جرى بين القدماء بحث في موضوع خارج عن هذا الكتاب الكريم، غير مؤثر ثبوته أو عدمه فيه شيئاً، ولا مورث لاختلاف في العمل ولا الالتزام بالاعتقاد، بل كان بحثهم فيه لكشف الحقائق الواقعية التي تبتهج إليها النفوس الراقية، وكان فيهم من لم يرزق قوّة النظر وحدّة الذهن، ولم يعرف من الدقائق العلميّة، والنكات النظرية إلّا ظواهر روايات بلا دراية، فكان يعمل بكلّ ما سمّي حديث أو رواية كالحشوية العامية.

وقد تسامح الباحثون في إطلاق الموضوع، فتوهّم منه اتساعه أو تجوّزوا استعمال بعض الألفاظ بقرينة معهودة في اللحاظ، فحمل على ظاهر الحقيقة لا المجاز، فاشتهر بذلك ما لا أصل له أصلاً بين الأنام من وقوع الخلاف في كتاب الإسلام.

فاغتنم بعض الكفار فرصة التصنيف بأنّكم قائلون في كتابكم بوقوع التحريف، فاستعنت بمن له حافظ في إرغام هذا اللافظ بإملاء هذا الطفيف في إثبات عدم الخلاف فيه، ونفي ما ادّعي من التحريف، راجياً من الكريم القادر إقالة زلات عبده العاثر وإماطة عيوب إملائه القاصر، حتّى لا يكتاله الناظرون فيه بالكيل الطفيف، ويعبّرون عنه **بالنقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف**.

في أوّل ما كتب في الإسلام هو القرآن الشريف

أوّل كتاب كتب في الإسلام هو آيات كتاب الله الملك العلام، حيث إنّها ما نزّلت مجموعة مكتوبة بقلم القدرة في الألواح والصحف كسائر الكتب السماوية، بل كان نزوله التبليغي من عند ربّ العالمين بتوسط أمين الوحي إلى قلب سيّد المرسلين ﷺ منجّماً متفرقاً منذ يوم بعث ﷺ إلى أن قبض، للاتّفاق من جميع أهل السير والتواريخ على أنّه ﷺ إنّما صدع بالقرآن الكريم وبلغه إلى الأمة في سنّي نبوته لا قبلها.

وكان إبلاغه متدرجاً بعد نزول الوحي إليه، مرّة بعد أخرى في أوقات مختلفة، وأحوال متفرقة، وأماكن متباعده، وإن كان هذا النزول التدريجي التبليغي التشريعي المعّبر عنه بالتنزيل مسبوقاً بنزول دفعي تعليمي تشريفي خاصّ بحضرته النبويّة، قبل أن يؤمر بالتبليغ، ويعبّر عنه بالإنزال بشهادة آية ﴿**شهر رمضان الّذي أنزل فيه القرآن**﴾[1] و﴿**إنّا أنزلناه في ليلة القدر**﴾[2] و﴿**إنّا أنزلناه في ليلة مباركة**﴾[3] وغيرها من الآيات الكريمة، ودلالة الأخبار الصحيحة على نزول القرآن عليه جملة في ليلة القدر.

١. البقرة (٢): ١٨٥.
٢. القدر (٩٧): ١.
٣. الدخان (٤٤): ٣.

وليس تشريفه بتعليم القرآن ونزوله عليه دفعة إلّا كتشريفه بتعليم سائر العلوم الموهوبة اللدنية الربّانية التي ماحام حول شيء منه ولا قربه فرد من أفراد البشر، فهوﷺ كان يعلم جميع علوم القرآن وغيره من لدن ولادته.

وما كان كسائر البشر يخرجون من بطون أمّهاتهم لا يعلمون شيئاً لكنّه كان منهيّاً عن التبليغ به قبل نزول الوحي التبليغي بصريح قوله تعالى: ﴿**ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه**﴾[1]، فكان لا يبلّغ إلّا بعد ما ينزل الوحي إليه.

ولما كان ﷺ أميّاً لا يكتب، فكان ﷺ يتلو الآية أو الآيات في مجلس الوحي التبليغي على من بحضرته من الأصحاب، ويكتبها كتّاب الوحي من إملائه ﷺ على ما كان حاضراً عندهم من الصحف والحرير والقراطيس واللخاف والرقاع والأكتاف والأديم والعسب والأقتاب، وتجمع تلك الأجزاء عند النبي ﷺ وكانت محفوظة في داره.

وجمع آخر من الأصحاب كانوا إذا تليت عليهم الآيات يودّعونها في وعاء صدورهم، ويثبتونها على صحائف قلوبهم بما جبلهم الله تعالى من قوة الحافظة الفطرية، وكانوا يتقربون إلى الله تعالى في تلاوة آياته في أطراف الليل والنهار، وفي تعليمها لسائر المسلمين لتنشر في الأقطار، كانوا[2] من بين الأصحاب من الأجلّاء وملقبين بالقرّاء، متفاوتين في حفظ الآيات كلّاً أو بعضاً، قليلاً أو كثيراً حسب تفاوت الاستعدادات، وشمول التوفيق والعنايات، وانتشرت الآيات كذلك بين المسلمين حتّى تواترت في عصر النبي الأمين ﷺ.

ولمّا انقطع الوحي بارتحاله وخيف ضياع بعض القرآن بانفصاله جمعت عين الأجزاء المنفصلة، والآيات المنزلة المكتوبة والمحفوظة بلا زيادة، ولا تحريف، ولا تغيير، ولا تزييف، وجعلت بين الدفّتين على الترتيب، الباقي عين ذلك الجمع والترتيب إلى اليوم، وهو كتاب الإسلام المنصرف إليه الإطلاق، والمنتشر في الآفاق، وهو كتاب الدين، والوحي المبين ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه**﴾[3] ﴿**تنزيل من ربّ العالمين**﴾[4].

القرآن كتاب الإسلام

ألا وهذا المجموع هو عين كتاب الله المنزل بإملاء النبيّ المرسل ﷺ، وإن كان من كتبه أوّلاً، أو من جمعه مصحفاً، والموضوع لأحكام ووظائف زيد بهما شرفاً، وهو المعجز الباقي المحفوظ إلى يوم الدين، والمحترم العظيم الشأن عند جميع فرق المسلمين.

---

١. طه (٢٠): ١١٤.

٢. كذا في المخطوط والأصوب: وكان من بين أجلاء الأصحاب الملقبون بالقراء وهم متفاوتون في حفظ ... .

٣. فصّلت (٤١): ٤٢.

٤. الواقعة (٥٦): ٨٠.

وقد اتفقت كلمتهم على أنّ كلّ واحدة من الآيات الشريفة المسطورة بين الدفّتين وحي إلهي أنزله الروح الأمين إلى قلب سيّد المرسلين، وخرج عن ثناياه الشريفة بإملائه، فكتبه كتّاب الوحي، ووعاه آخرون إلى أن جمع كذلك، وليس بين دفّتيه شيء غير الوحي الإلهي، لا سورة ولا آية، بل ولا جملة واحدة ذات إعجاز، وإنّ من ادّعى وجود شيء من ذلك بين الدفّتين فهو مدافع لصريح القرآن، ومنكر لضروريّ الدين، وخارج عن ربقة المسلمين.

كما اتفقت كلمتهم على أنّ الأحكام الشرعية الخاصة ثابتة للقرآن، المعلوم قرآنيّته لنا بالتواتر عن النبي ﷺ، وأنّه ليس إلّا هذا الموجود بين الدفتين، وما ذكر في الأخبار الآحاد أنّه منقوص من القرآن فلا يتصف بالقرآنيّة، ولا يترتب عليه أحكامه عند جميع فرق المسلمين الموجودين، حتّى القائلين بوقوع النقص على غير آيات الأحكام على سبيل الإجمال، كما يأتي تفصيله.

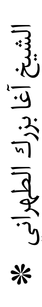
من كتب الوحي وجمعه؟

كتّاب الوحي كانوا بشراً بلا خلاف. نعم، الخلاف واقع لأهل السير في عهدتهم، وتعيين أشخاصهم، ولكنّهم مع ذلك متفقون على أنّ عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام كان أحدهم، بل أوّلهم، فالخلاف إنّما هو في غيره.

قال العلّامة العز بن أبي‌الحديد مالفظه:

> والذي عليه المحقّقون من أهل السيرة أنّ الوحي كان يكتبه عليّ عليه السلام وزيد بن أرقم، وأنّ حنظلة بن الربيع التميمي ومعاوية بن أبي‌سفيان كانا يكتبان له ﷺ إلى الملوك وإلى رؤساء القبائل.[1]

وبعد اتفاق فرق المسلمين على أنّ عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام كان يكتب الوحي وقد جمع القرآن عقيب وفاة النبي ﷺ ـ كما يأتي ـ وكان هو أمير المؤمنين وإمام المسلمين وخليفة رسول ربّ العالمين باتفاق جميع الأمة، فلا خير في خلاف أهل السير في من عداه، وهو القائل: «إنّه ليس آية من القرآن إلّا أقرأنيها رسول الله ﷺ وعلّمني تأويلها»[2]، والقائل: «سلوني عن القرآن أخبركم عن آياته في من نزلت وأين نزلت»[3]، والقائل: «إنّه ما نزل من القرآن آية إلّا وقد علمت أين نزلت وفي من نزلت وفي أيّ شيء نزلت، وفي سهل نزلت أم في



---

١. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٣٨، وفيه: «زيد بن ثابت وزيد بن أرقم».

٢. الكافي، ج ١، ص ٦٤، ح ١، باب اختلاف الحديث؛ المعيار الموازن، ص ٣٠٠.

٣. عيون الأخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٧، ح ٣١٠، باب فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة.

جبل»[1] إلى غير ذلك من كلماته الشريفة التي أورد بعضها العلّامة السيوطي في الإتقان في ذيل عنوان النوع الثمانين في طبقات المفسرين.[2]

بدء جمع القرآن الشريف

المصرّح به في كلمات أهل السير أنّ القرآن لم يكن في عهد رسول‌الله ﷺ مجموعاً بين الدفّتين، موسوماً على الترتيب المشهود اليوم، وما كان في موضع واحد مرسوماً، ولا بالمصحف مرسوماً، بل الجمع كذلك كان بعد رحلته ﷺ.



روى العلّامة السيوطي في كتاب *الإتقان* عن زيد بن ثابت إنّه قال:

قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء.[3]

وحكي في *الإتقان* أيضاً تعليل أبي‌سليمان حمد الخطابي المتوفّي سنة ٣٨٨ لعدم جمع النبي ﷺ القرآن في حياته بقوله:

إنمّا لم يجمع رسول‌الله ﷺ القرآن في المصحف؛ لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض إحكامه أو تلاوته.[4]

إلى قوله: «وقد كان القرآن كتب كلّه في عهد رسول‌الله ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتّب السور.

وحكى السيوطي فيه أيضاً قول العلّامة ابن حجر[5]: إنّ القرآن الكريم كان في الأديم والعسب قبل أن يجمع، ثمّ في عهد أبي‌بكر جمع في المصحف، كما دلّت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة.

وروى أبوالفرج ابن الجوزي في كتابه *نقد العلم والعلماء* عن زيد بن ثابت[6]: أنّه قال للشيخين حين أمراه بجمع القرآن: «كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ»، إلى غير ذلك من كلماتهم الصريحة في أنّ الجمع كذلك كان بعد عصره ﷺ وإن اختلفت في أنّه في عصر أبي‌بكر أو عمر أو عثمان، لكن الكلّ متفق على عدم الجمع في موضع واحد في عصره ﷺ.

١. الأمالي للصدوق، ص ٢٧٦، ح ١٣، المجلس الخامس والأربعون.
٢. الإتقان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٤٩٣.
٣. نفس المصدر، ج ١، ص١٦٠، النوع الثامن عشر.
٤. نفس المصدر.
٥. نفس المصدر، ص ١٦٤؛ فتح الباري، ج ٩، ص ١٣؛ كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن.
٦. هذا النص أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها، ج ٨، ص١١٩، في كتاب الأحكام، ولم أظفر بكتاب ابن الجوزي.

حفّاظ القرآن

وأمّا بعض الأخبار التي فيها نسبة جمع القرآن إلى بعض الأصحاب رجالاً ونساء في عهد النبي صلى الله عليه وآله، وأنّ بعضهم أكمل ما عنده بعد رحلته صلى الله عليه وآله، فالظاهر الذي هو المراد من جمعهم القرآن هو جمع القرآن في خزانة الحفظ، وإحضار جميعه في وعاء الصدر، والقراءة فيه عن ظهر القلب، لا جمعهم للقرآن بالتدوين والكتابة وجعله في الحفظ، عبّر العلماء عن هؤلاء الجامعين المذكورين في تلك الأخبار «بالحفّاظ».



فترى العلّامة السيوطي في الإتقان يقول: «النوع العشرون: في معرفة حفّاظ القرآن ورواته»[1]، ثمّ ما أورد في ذيل هذا العنوان إلّا تلك الأخبار المشار اليها، وفيها تعداد جامعي القرآن من الرجال والنساء في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله، وبعضهم أكمل ما عنده بعد رحلته صلى الله عليه وآله، فحمل جمعهم القرآن على الجمع في الحفظ، وعبّر عنهم بـ«الحفّاظ»، وهو إطلاق شائع ودائر في الأخبار.

فترى أنّ الشعبي يقول[2]:

إنّ أبابكر وعمر وعليّاً توفّوا ولم يجمعوا القران مريداً عدم حفظهم له في صدره، كما أنّ الشعبي في رواية أخرى يحلف بالله أنة «دخل عليّ حفرته وما حفظ القرآن.[3]

رواهما ابن قتيبة عن الشعبي كما في *الصاحبي* ص١٧٠. وبالجملة إرادة الحفظ من الجمع تظهر [في] جملة من الأخبار.

فمنها: ما في كتاب *بصائر الدرجات* بإسناده إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام في حديث آخره[4]:

وما جمع القرآن وما حفظه كما أنزل الله تعالى إلّا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمّة من بعده.

فالمراد بالجمع هنا: الحفظ الذي جعله عطف تفسير، فإنّ الأئمة من بعده ما كانوا جامعي القرآن إلّا بهذا المعنى، لا الجمع التدويني والكتابة في محل واحد.

ومنها: ما رواه الخوارزمي في مناقبه[5] عن علي بن رياح أنّه قال:

جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب.

---

١. الإتقان، ج ١، ص ١٩٢.

٢. نقله ابن قتيبة في مشكل القرآن، ص ١٨١، وشنّع عليه ابن فارس في الصاحبي، ص ١٧٠. وانظر: مقدّمة المعارف، ص ٥٩.

٣. الفصول المختارة، ص ٢١٧، فصل نقض مسائل من كتاب الفتيا للنظام.

٤. بصائر الدرجات، ص٢١٣، ح ٢، الباب السادس، الأئمّة عندهم جميع القرآن الذي أنزل.

٥. المناقب، ص ٩٣، الفصل السابع، ح ٩١، وأخرجه في فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٦٩.

فإنّ الأخبار المستفيضة من العامة والخاصة مصرّحة بأنّ جمع أميرالمؤمنين عليه‌السلام وتدوينه للقرآن إنّما كان بعد رسول‌الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وعقيب وفاته، وبعد الفراغ من تجهيزه، فالمراد من «جمعه في عهده» هو جمعه في الحفظ الذي أنكره ابن قتيبة برواية الشعبي كما مرّ.

ومنها: رواية ابن أشتة في المصاحف قد أخرجها السيوطي في الإتقان، وحكم بصحّتها عن محمّد بن سيرين قال:

مات أبوبكر ولم يجمع القرآن وقتل عمر ولم يجمع القرآن.[1]

فإنّ المراد عدم حفظهما لجميع القرآن، كما صّرح به في أخبار أخر، وحكاه ابن أشتة أيضاً عن بعض، كما يأتي.

وأمّا الجمع والتدوين بين الدفّتين كذلك، فكان في عصر الشيخين باتفاق الأخبار الصحيحة المترادفة، كما صرّح به العلّامة ابن حجر فيما مرّ آنفاً.

ومنها: رواية الطبراني بإسناده عن الشعبي قال[2]:

جمع القرآن على عهد رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ستّة من الأنصار: زيد بن ثابت، وأبوزيد، ومعاذ بن جبل، وأبوالدرداء، وسعد بن عبادة، وأبيّ بن كعب، وكان جارية بن مجمّع بن جارية قد قرأه إلّا سورة أو سورتين.

أخرج الرواية في *أسد الغابة*[3] في ترجمة جارية بن مجمع، وهي شارحة لمعنى «الجامع» في عهده، وأنّه القارئ لجميع سوره عن حفظ، ولم يكن جارية كذلك، فما عدّ منهم.

ومنها: قول أنس بن مالك فإنّه قال:

مات النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبوالدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبوزيد.[4] انتهى.

وهذا الحديث عن أنس رواه البخاري، وجزم المحقّقون[5] أنّ مراده الجمع في الحفظ في الصدور لا التدوين في الكتاب.

ومع هذا فقد حكى العلّامة السيوطي في الإتقان[6]: إنّ جماعة من الأئمّة استنكروا هذا القول من أنس لاشتماله على أداة الحصر، الموقوف صدقه على أن يكون أنس مدركاً

---

١. الإتقان، ج ١، ص ١٩٤.

٢. المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٦١؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٢٦٣.

٣. أسد الغابة، ج ١، ص ٣٨٦، شماره ٦٦٥.

٤. أخرجه البخاري، ج ٦، ص ١٠٣، باب فاتحة الكتاب.

٥. فتح الباري، ج ٩، ص ٤٨.

٦. الإتقان، ج ١، ص ١٩٢ وما بعدها.

لجميع القراء من الصحابة الكثيرين المنتشرين في أطراف البلاد، وقد أخبره كلّ واحد منهم بأنّه ماكمل جمع القرآن في عهده صلى الله عليه وآله، وإدراك الجميع كذلك مما تحكم العادة بعدمه، وقد وجهوا حديث أنس بتوجيهات، ودفع القاضي الباقلاني هذا النكير عن أنس بثمانية وجوه ذكرها في الإتقان[1]، سبعة منها مبتنية على كون المراد الجمع في الحفظ، وواحدة على جمع الكتابة، وهي أردأ الوجوه؛ لصراحة كلمات أهل السّير في عدم تحقق هذا الجمع في موضوعٍ واحد في عصره صلى الله عليه وآله.

أوّل تدوين القرآن

لمّا أكمل الله تعالى الدين، وأتمّ القرآن المبين، قبض إليه رسوله الأمين صلى الله عليه وآله، وبعد ارتحاله وفراغ أميرالمؤمنين عليه السلام عن تجهيزه ودفنه، اشتغل حسب وصيّته بجمع القرآن وتدوينه من تلك الأجزاء المكتوبة المنفصلة التي كانت جملتها مجتمعة عند النبي صلى الله عليه وآله، وكتب جميع ما أنزل عليه قرآناً على ما أراده الله، وعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله إيّاه من ترتيب نزول الآيات بحروفها وحدودها وحدود السور كما أنزل إليه، وكان ذلك عقيب وفاة النبي صلى الله عليه وآله باتفاق الروايات من الخاصّة والعامّة.

منها: ما أخرجه ابن أبي‌داوود كما حكاه العلّامة السيوطي في *الإتقان* بما لفظه:

قال ابن حجر: وقد ورد عن عليّ أنّه جمع القرآن على ترتيب النزول عقيب موت النبي صلى الله عليه وآله. أخرجه ابن أبي‌داوود.[2] انتهى.

وفي *الإتقان*[3] أيضاً حكايته عن محمّد بن سيرين بما لفظه.

وحكى عبدالملك العصامي في *سمط النجوم العوالي* قول ابن سيرين، ثمّ ذكر قول ابن سيرين إلى أن قال ابن سيرين ما لفظه:

إنّ القرآن كتبه عليّ على تنزيله ولو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير.[4] انتهى.

وروى أحمد بن فارس في فقه اللغة المطبوع الموسوم بالصاحبي عن السدّي عن عبدخير:

---

١. نفس المصدر، ص ١٩٣.
٢. نفس المصدر، ص ١٩٥؛ فتح الباري، ج ٩، ص ٣٨، ح ٣٨؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٢٦٣.
٣. نفس المصدر، ص ١٦١.
٤. طراف من الأبناء والمناقب، ص ٣٦٦.

أنّه أقسم أميرالمؤمنين عليه السلام عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله أن لا يضع على ظهره رداء حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته حتىّ جمع القرآن، فهو أوّل مصحف جمع فيه القرآن، جمعه من قلبه، وكان عند آل جعفر.[1] انتهى.

فهذا أوّل جمع لآيات القرآن الشريف، والجامع هو أميرالمؤمنين عليه السلام جمعها بالمباشرة عقيب موت النبي صلى الله عليه وآله على تنزيله وترتيب نزوله بالاتفاق.



ما اشتهر من المصاحف

جمع القرآن بعد عهد رسول‌الله صلى الله عليه وآله أيضاً جمع من الصحابة على غير ترتيب النزول الذي جمعه عليه أميرالمؤمنين عليه السلام وسمّوا المجموع من الآيات الشريفة الإلهيّة «بالمصحف» وبتعدّدهم تعدّدت المصاحف.

فمنها: الجمع الموجود اليوم على الترتيب المشهود بين الدفّتين الذي جمعه الصحابي الشهير أبوخارجة زيد بن ثابت بن الضحّاك الأنصاري، المولود قبل الهجرة بإحدى عشر سنة، وكان عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله إحدى وعشرين سنة، وتوفّي في خمس وأربعين من الهجرة.

وكان بدء جمعه في عصر الشيخين بعد ما كثر القتل يوم اليمامة ربيع الأوّل سنة ١٣ هـ في حملة القرآن، وخيف ضياع بعضه، وقد أمراه بالجمع أو هو أمرهما فيه، فجمع الآيات الإلهيّة المكتوبات في الصحف والقراطيس المتفرقة عند المسلمين، والمحفوظات في صدور القرآء المسلّمة قرآنيتها عند جميع المسلمين حتّى لم يعترض فرد من أفرادهم ولو في آية واحدة من تلك الآيات أنّها ليست من القرآن.

ومنها: جمع أبي‌عبدالرحمان ابن مسعود الصحابي الشهير عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي المتوفي عن نحو تسع وستّين من العمر في سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة، وكان جمعه مخالفاً في الترتيب لجمع زيد بن ثابت.

ومنها: جمع سيّد القراء أبيّ بن كعب بن قيس الخزرجي الأنصاري الصحابي الشهير الذي كان قبل إسلامه حبراً من أحبار اليهود، وبعد إسلامه صار من كتّاب الوحي، ومات في سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وكان ترتيبه أيضاً مخالفاً لترتيب زيد وابن مسعود.

واشتركت هذه الثلاثة في عدم ترتيبها على النزول الذي هو ترتيب أميرالمؤمنين عليه السلام كما اشترك الجميع في إطلاق المصحف، فيقال: «مصحف أميرالمؤمنين» و«مصحف زيد» و«مصحف ابن مسعود» و«مصحف أبيّ بن كعب».

---

١. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، ج ١، ص ٣٦، ح ٢٣.

وحدة حقيقة المصاحف

تعدّد المصاحف ليس كتعدّد الأناجيل الأربعة المختلفة الحقيقة، بل المصاحف كلّها حقيقة واحدة اكتست ثوب التعدّد بالاعتبار الصرف الذي نشأ من تعدّد أشخاص الجامعين، واختلاف نظرهم في كيفية ترتيب بعض الآيات والسور.

وأمّا حقيقة المصاحف فهي واحدة، حيث إنّه ليس في كلّ واحد منها إلّا أعيان الآيات المنزلة الإلهيّة التي نزلت من عند الواحد بالوحي الواحد بتوسط الأمين الواحد إلى السفير الواحد كما لا يتعدّد الوحي الواحد بتعدّد أشخاص كاتبيه في مجلس الوحي، كذلك لا يتعدّد بتعدّد جامعيه في موضع واحد بعد كتابته وإن بلغ عدد الجامعين ما بلغ.

وهؤلاء الجامعين للمصاحف الأربعة، هم الذين اتّفق أهل السيرواستفاضت الأخبار من العامّة والخاصة على أنّهم باشروا بأنفسهم جمع الآيات الشريفة في مصاحفهم على الوصف الذي ذكرناه، وكانت لغيرهؤلاء مصاحف أخرى مختلفة الترتيب أيضاً ما اشتهر أمرها كاشتهار الأربعة، وما طال عهدها حتّى أحرقت جميعها في أوائل عصر عثمان إلّا بعض نسخها ـ كما يأتي ـ وبقي ذكرها في عدّة من الأخبار.

ذكر سائر المصاحف

فمنها: مصحف سالم بن معقل، مولى أبي حذيفة المقتول ـ كما في أسد الغابة[1] ـ في يوم اليمامة، يعني في حرب مسيلمة الكذّاب في سنة اثنتي عشرة من الهجرة.

حكى العلّامة السيوطي في *الإتقان*:

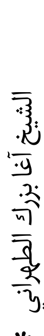
عن ابن أشتة في كتاب المصاحف عن ابن بريدة قال: أوّل من جمع القرآن في مصحف: سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي برداء حتّى يجمعه، فجمعه، ثمّ ائتمروا ما يسمّونه؟ فقال بعضهم: سمّوه السفر، قال: ذلك تسميه اليهود، فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يسمّى «المصحف»، فاجتمع رأيهم على أن يسمّوه «بالمصحف».[2]

ونقل السيّد الأجل، عليّ بن طاووس في أواخر كتابه *سعد السعود*:

عن أبي جعفر محمّد بن منصور بن زيد المقرىء: أنّ القرآن جمعه على عهد أبي بكر زيد بن ثابت وخالفه في ذلك أبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة.

١. أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٤٦.

٢. الإتقان: ج ١، ص ١٦٢، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.



إلى قوله: وأخذ عثمان مصحف أبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة فغسلها غسلاً.[1]

وعن العلّامة النوري ما لفظه:

إنّهم كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبدالله، وقراءة سالم وقراءة أبيّ، وقراءة زيد، بل يقال: فلان يقرأ بوجه كذا.

وفي *الإتقان* رواية البخاري بإسناده عن النبي ﷺ يقول:

خذوا القرآن من أربعة: عبدالله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبيّ بن كعب. إلى أن قال البخاري أو السيوطي[2]: وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة وهو من الأنصار، وغير ذلك ممّا يظهر عنه أنّه جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ وقبل وقعة اليمامة.[3]



ومنها: مصحف معاذ بن جبل الأنصاري المتوفّي سنة ثمان عشرة من الهجرة، والمعدود في بعض الأخبار من الجامعين للقرآن في عهد رسول الله ﷺ، لكن مرّ أنّ المراد منه الجمع في الحفظ، لا الجمع في الكتابة المحدث بعد رحلته ﷺ باتفاق أهل السير، وهذه جمعة [أتمها][4] قبل موته في سنة١٨ هـ.

وكان يقرأ بعض المسلمين من مصحفه الذي كان مخالفاً لمصحف أبيّ بن كعب وابن مسعود إلى سنة خمس وعشرين من الهجرة، فسمع عثمان وخطب الناس كما رواه ابن أبي داوود[5] بسنده عن مصعب بن سعد قال: سمع عثمان قراءة أبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل، فخطب الناس ثمّ قال: إنّما قبض نبيّكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن إلى آخر كلامه الظاهر في أنّ المسلمين كانوا يقرؤون عن مصاحف هؤلاء على اختلافها، بل تطلق القراءة على المصحف أحياناً، حكى ابن النديم قول فضل بن شاذان بما لفظه[6]: كان تأليف السور في قراءة أبيّ بن كعب كذا، ثمّ ذكر ترتيب السور في مصحفه، فأطلق «القراءة» على «المصحف». والحسين بن حمدان الخصيبي يقول في الهداية[7]: «وجدت في قراءة عبدالله بن مسعود»، ومراده مصحفه كما يأتي.

١. سعد السعود، ص ٢٨٧.
٢. القائل هو السيوطي والترديد يبدو لي من كلام النوري.
٣. الإتقان، ج ١، ص ١٩٢؛ البخاري، ج ٤، ص ٢٢٨، وج ٦، ص ١٠٢.
٤. هنا كلمة غير واضحة وما أثبتناه مقارب للمعنى.
٥. نقله ابن حجر في فتح الباري، ج ٩، ص ١٥.
٦. الفهرست، ص ٢٩، باب ترتيب القرآن في مصحف أبيّ.
٧. الهداية الكبرى، ص ٩١.

ومنها: مصحف عقبة بن عامر الجهني، قال العسقلاني في *الإصابة*:

قال أبوسعيد بن يونس ـ هو عبدالرحمان بن الإمام يونس المتوفّي بمصر سنة ٣٤٧ المشهور بأبي سعيد الصدفي ـ: كان عقبة الجهني قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً كاتباً وهو أحد من جمع القرآن قال: يعني أبوسعيد: ورأيت مصحفه بمصر على غير تأليف عثمان، وفي آخره كتبه عقبة بن عامر بيده.

وقال خليفة بن خياط بن خليفة المتوفى سنة ٣٤٠ في تاريخه[١]: في سنة ٥٨ مات عقبة بن عامر الجهني.[٢] انتهى ما في الإصابة.

ومنها: مصحف خالد بن أبي الهيّاج صاحب علي عليه السلام كما نذكره قريباً.

توفّر دواعي المسلمين على كثرتهم وانتشارهم في البلاد، وسيّما أفاضل الصحابة، وشدّة اهتمامهم بحفظ آيات الله الشريفة ونشرها، ممّا يقضي عادة بتحقّق صحّة متفرّقة ومصاحف كثيرة أخرى وتعدد نسخها، وبانتشارها في البلاد الإسلامية في طول مدة أربعين سنة تقريباً، من بدء نزول القرآن الشريف إلى حدود سنة خمس وعشرين من الهجرة، من أوائل عصر عثمان الذي جمع المصاحف في المدينة وأحرقها، ومنع عن القراءة في غير المصحف الشريف الموجود، وقد بقي بعض تلك النسخ مصوناً في أطراف البلاد إلى قرون.

المصاحف الباقية إلى قرون

منها: مصحف عبدالله بن مسعود، قال الحسين بن محمّد الدياربكري في *تاريخ الخميس*:

ولمّا بلغ ابن مسعود إنّه أحرق مصحفه، وكان له نسخة عند أصحابه بالكوفة أمرهم بحفظها.[٣] إلى آخره.

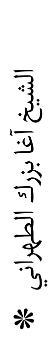
ذكره في جواباته عن مطاعن عثمان، كما في *العبقات*.

قال محمّد بن إسحاق النديم في فهرسه الذي ألّفه في سنة ٣٧٧ ما لفظه:

رأيت عدة مصاحف ذكر نساخها أنّها مصحف ابن مسعود ليس فيها مصحفان متفقان، وأكثرها في رقّ كثير النسخ، وقد رأيت مصحفاً قد كتب منذ نحو مائتي سنة فيه فاتحة الكتاب.[٤] إلى آخر كلامه.

---

١. تاريخ خليفة، ص ١٤٩.
٢. الإصابة، ج ٤، ص ٤٢٩.
٣. تاريخ الخميس، ج ٢، ص ٢٧٣.
٤. الفهرست، ص ٢٩.



ومرّ أنّ الحسين بن حمدان الخصيبي الخبلاني المتوفّي سنة ٣٥٨ أو سنة ٣٤٦ وكانت ولادته في سنة ٢٦٠ قال في *الهداية*:

وجدت في قراءة ابن مسعود الظاهر في أنّه رأى مصحفه.[١]

بل الشيخ رشيد الدين محمّد بن علي بن شهرآشوب المتوفّي سنة ٥٨٨ قال في مناقبه ما لفظه المحكي في *البحار*:

رأيت في مصحف ابن مسعود ثمانية مواضع «عليّ» عليه السلام فيظهر بقاءه إلى عصره.[٢]

ومنها: مصحف أبيّ بن كعب، بقي إلى عصر فضل بن شاذان القمّي المتوفّي سنة ٢٤٠، وقد رآه ثقة من أصحابنا بالبصرة عند محمّد بن عبدالملك الأنصاري الذي كان يروي عن آبائه عن أبيّ، وقد أخبر ذلك الثقة الفضل بن شاذان بترتيب سوره، وحكاه ابن النديم عن الفضل بن شاذان في فهرسه[٣] مفصلاً، كما حكى في الفهرست[٤] عن الفضل ترتيب السور في مصحف عبدالله بن مسعود، وبين ترتيبي المصحفين على ما حكاه ابن النديم عن الفضل بن شاذان مخالفة من جهات مع ما أورده السيوطي في الإتقان[٥] عن ابن أشتة من ترتيبهما.

ومنها: مصحف عقبة بن عامر الجهني المخالف لمصحف عثمان رآه بمصر أبوسعيد بن يونس الذي مات بمصر في سنة ٣٤٧ كما مرّ تفصيله.

ومنها: مصحف خالد بن أبي الهيّاج، صاحب عليّ عليه السلام كتبه بخطّه، وبقي إلى القرن الرابع حتّى رآه ابن النديم كما ذكره في *الفهرست* وقال:

رأيته في قمطر كبير، وهبه بعض الشيعة من أهل الكوفة عند قرب موته لصاحبه الشيعي محمّد بن الحسين المعروف بابن أبي بعرة الذي كان بيّاعاً للكتب، وله خزانة ما رأيت لأحد مثلها في كثرة. إلى قوله: توفّي ابن أبي بعرة وفقدنا بعد موته القمطر بجميع ما فيه من التحف والكتابات والخطوط للعلماء إلّا هذا المصحف الذي وصل إلى أبي عبدالله بن جاني.[٦] انتهى ملخّصاً.

يستفاد من مجموع الأخبار والسير أنّ اختلاف تلك المصاحف ما كان في مجرّد ترتيب السور تقديماً وتأخيراً فقط، فإنّ هذا الاختلاف لا ينشأ منه خوف ضياع القرآن، واختلاف

١. الهداية الكبرى، ص ٩١.
٢. مناقب آل أبي طالب، ج ٢، ص ٣٠١؛ البحار، ج ٣٥، ص ٥٦.
٣. الفهرست، ج ٢٩، ص ٣٠.
٤. نفس المصدر، باب ترتيب القرآن في مصحف عبدالله بن مسعود.
٥. الإتقان، ج ١، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
٦. الفهرست، ص ٤٦.

الأمّة فيه حتّى يجب دفعه بحمل جميع النسخ على ترتيب واحد، كما نرى في ديوان واحد يعمل على أنحاء، فتارة تعمل قصائده على حسب زمان نظمها و إنشائها أوّلاً فأوّلاً، وأخرى يعمل بترتيب الأنواع كالغزل والتشبيب والمديح والرثاء، وثالثة بترتيب حروف القوافي، بل كان اختلاف المصاحف في ترتيب السور، وفي عددها، وفي ترتيب بعض الآيات تقديماً وتأخيراً، وفي هيئات بعض الكلمات والحروف بزيادة أو نقص أو تبديل كلمة بأخرى مرادفة أو غير مرادفة مغيّراً للمعنى أو غير مغيّر له. ولا شكّ أنّ الاختلاف كذلك إنّما حدث في المصاحف من قبل الكتّاب والقرّاء والجامعين والزوّار[1].

ففي *الدرّ المنثور*:

أخرج عبد بن حميد ومحمّد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، وابن الأنباري في المصاحف كلّهم عن محمّد بن سيرين أنّ أبيّ بن كعب كان يكتب فاتحة الكتاب والمعوّذتين و«اللّهمّ إيّاك نعبد واللّهمّ إيّاك نستعين»، ولم يكتب ابن مسعود شيئاً منهن، وكتب عثمان بن عفّان فاتحة الكتاب والمعوّذتين.

وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم قال: كان عبدالله لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف. وقال: لو كتبتها لكتبت في أوّل كلّ شيء.[2]

وحيث إنّ القرآن الشريف هو وحي واحد من عند الواحد إلى الواحد، وتقرّر الشي الواحد بأنحاء متعدّدة متخالفة مستحيل عقلاً للمضادة، فالقرآن ما نزل إلّا على حرف واحد وقراءة واحدة، وحديث سبعة أحرف ووجوه موضوع، إلّا أن يكون لفظه أو مراده بسبعة وجوه، الأنواع من الأوامر والنواهي والقصص، إلى غير ذلك ممّا شرح في أحاديث كثيرة، وأقوال مذكورة في الإتقان[3]. كيف، ونزول القرآن على أنحاء مختلفة قد نفاه قوله تعالى: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**﴾[4] حيث استدل على عدم تحقّق الاختلاف فيه على كونه من عند الله، فلا شكّ في أنّ اختلافات المصاحف ليست من عند الله، والمنزل من عنده ليس له إلّا وجه مشخص واحد ...[5] ما أنزل، وجب على كلّ مسلم ... والمنزلة ... فواجب على رئيس المسلمين النافذ كلمته والعالم بخصوصيات

١. كذا في المخطوط ... وربّما تكون «الذوات» ويعنى بهم علية القوم والأصحاب، وربّما عنى بالزوار: المزورين الذين حاولوا التلاعب بالمصاحف كالزنادقة واليهود ـ أخزاهم الله ـ.
٢. الدرّ المنثور، ج ١، ص ٢.
٣. الإتقان، ج ١، ص ١٢٩ وما بعدها.
٤. النساء (٣): ٨٢.
٥. هنا كلمات مطموسة لم نتمكن من قراءتها ... والباقي قرأناه بصعوبة بالغة. ولم نغيّر حرفاً ولم نشأ التكهن بوضع كلمات من عندنا.

القراءة المنزلة أن يبديها ويعينها لهم صوناً لكتاب الإسلام الذي ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾[1]، عن معرضيه الضياع ... الاختفاء واختلاف الأمة فيه.

المصحف الموجود

أقدم عثمان في أوائل خلافته على تعيين المصحف الموجود اليوم، وإعدام ما سواه في حدود خمس وعشرين من الهجرة.

روى ابن أبي‌داوود:

أنّه لمّا سمع عثمان قراءة أبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل فخطب الناس، ثمّ قال: إنّما قبض نبيّكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت على من عنده شيئ من القرآن سمعه من رسول الله ﷺ لما أتاني به.[2] إلى آخر كلامه.

وأوكل عثمان أمر التعيين إلى سائر القرّاء من الأصحاب فقال في البخاري:

إنّه أمر زيد بن ثابت الذي جمع القرآن أوّلاً للشيخين، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمان بن الحارث بن هشام.

وقال غيره: ضمّ إلى زيد بن ثابت اثنى عشر رجلاً من قريش والأنصار، وقال: يا أصحاب محمّد ﷺ اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً ... .[3]

فجمع هؤلاء الأصحاب الآيات والسور ورتبوها على هذا الترتيب المختار لديهم والمستحسن عند جميعهم، وسمّوه بالإمام ما راعوا فيه ترتيب سائر المصاحف [وما اعتنوا][4] ببعض ما فيها من السور أو الآيات لعدم ثبوتها عندهم.

حكى العلّامة السيوطي في كتاب *الإتقان* عن الحارث المحاسبي ما لفظه:

المشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القرآن.[5]

وحكى أيضاً في *الإتقان* عن القاضي أبي‌بكر محمّد بن الطيب الباقلاني في كتابه *الانتصار*:

---

١. فصّلت (٤١): ٤٢.

٢. فتح الباري، ج ٩، ص ١٥، نقلاً عن مصاحف أبي‌داوود.

٣. البخاري، ج ٦، ص ٩٧.

٤. هذه الكلمة غير واضحة في المخطوط وما أثبتناه موافق لمعنى الكلام.

٥. الإتقان، ج ١، ص ١٦٦.



إنّ عثمان لم يقصد جمع القرآن كما قصده أبوبكر، بل قصد جمع الناس على القراءة الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وآله، وإلغاء غيرها، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته، كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه.[1] إلى آخره.

وحكى أيضاً قريباً من ذلك عن ابن المتين وغيره، كلّها في النوع الثامن عشر في جمع القرآن وترتيبه.

المسبّب لتدوين المصحف الموجود

قلت: نعم لم يكن عثمان جامعاً للقرآن جمع تدوين وكتابة في المصحف بالمباشرة، كما جمعه أميرالمؤمنين عليه السلام عقيب موت النبي صلى الله عليه وآله وأبيّ وابن مسعود، لكن عثمان جمعه تسبيباً وأمراً لزيد بن ثابت ومن معه، فيجوز إطلاق الجامع عليه بناء على المجاز في الإسناد في «بنى المدينة الأمير».

ومن هذا الباب يجوز إسناد جمع القرآن إلى أبي‌بكر، فإنّه بعد وقعة اليمامة في سنة اثنتي عشرة من الهجرة أمر زيد بن ثابت أو رخصه بعد استجازة زيد عنه، فيكون مسبّباً لجمعه. وأمّا جمع التدوين مباشرة فما صدر عنه بالاتفاق، وكذا جمع القرآن في الحفظ ما حصل له ولا لعمر.

قال العلّامة السيوطي في *الإتقان*:

أخرج ابن أشتة في المصاحف بسند صحيح عن محمّد بن سيرين قال: مات أبوبكر ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن، قال ابن أشتة: قال بعضهم يعني: لم يقرأ جميع القرآن حفظاً، وقال [بعضهم] هو جمع المصاحف.[2]

أقول: أي الذي وقع بعد موتهما عصر عثمان من جمع المصاحف وإعدامها، هذا مبنيّ على أن يقرأ «يجمع» بصيغة المجهول، ويراد من لفظ «القرآن» وهو مفرد معنى الجمع، يعني المصاحف، وهذا الإطلاق غير معهود، فالظاهر الأوّل، وكون «يجمع» بصيغة المعلوم ويظهر عدم حفظهما للقرآن من أخبار أخر أيضاً، كما مرّ.

وإنّما اشتهر هذا الموجود بين الدفّتين بمصحف عثمان؛ لأنّه ممّا وقع عليه اختيار عثمان وزيد بن ثابت ومن معه من الأصحاب الجامعين له، كما مرّ عن البخاري والمحاسبي والباقلاني وغيرهم.

---

١. نفس المصدر.

٢. نفس المصدر، ص ١٩٤ـ١٩٥.

وفي عدّة أخبار أخرى إنّهم أخذوا ما جمعه زيد بن ثابت من الصحف أوّلاً، وكان عند أبي بكر، ثمّ عمر، ثمّ حفصة، والصحف الأخرى المتفرّقة عند سائر المسلمين، وأثبتوا منها في هذا المصحف ما وقع عليه اختيارهم بأنّه القراءة الثابتة عندهم عن النبي صلى الله عليه وآله مرتباً على هذا الترتيب المستحسن عند جميعهم، ثمّ حمل عثمان المسلمين على القراءة في هذا المصحف الواحد وإلغاء غيره من المصاحف المختلفة التي جمع ما قدر عليها وأحرقها كما في البخاري[1] وغيره، وفي بعض الأخبار أنّها بلغت أربعين ألفاً.

قد ظهر أنّ هذا الجمع كان بمرأى القرّاء وسائر الصحابة الموجودين ومراقبتهم، وقد اتّفقت كلمة الجميع البالغ عدّتهم حدّ التواتر على أنّ كلّ واحدة من هذه الآيات الشريفة وحي إلهي منزل خارج من بين ثنايا سيّد الرسل صلى الله عليه وآله، وما أنكر أحد من الأصحاب على كثرتهم قرآنية إحدى هذه الآيات، بل قرّروها جميعاً.

وكذلك الأئمّة المعصومين عليهم السلام فأمروا بالقراءة فيه، وعرض الأخبار عليه، والأخذ منه، والإعراض عمّا لا يتواتر منه، ورتبوا جميع أحكام القرآن على خصوص ما جمع في هذا المصحف الشريف المتواتر دون غيره.

فما في هذا المجموع من الآيات الشريفة مع قطع النظر عن جامعها أيّ رجل كان، وأيّ صفة له، وأيّ كيفية لجمعه، وفي أيّ عصر جمع، بل نفس تلك الآيات المجتمعة بهذا الموجود فيما بين الدفّتين هو القرآن الشريف المتواتر عن النبي وعن الأئمّة، الموضوع لما قرّر له من الأحكام والتكاليف والمخصوص بمزيد الفضيلة والكرامة والتشريف.

وهو كتاب الإسلام الذي ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾[2]، بلا زيادة ما ليس بقرآن سورة أو آية أو جملة ذات إعجاز أو آية، ولا نقيصة ما هو قرآن نعلمه بعينه سورة أو آية في الخارج عنه، وذلك كلّه ممّا اتفقت عليه كلمة جميع فرق المسلمين، وصار ضروريّ الدين.

فلا شيء من غير القرآن داخل بين دفّتيه لتواتر قرآنية جميع ما بينهما عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

ولا شيء ممّا ألصق بالقرآن وهو خارج عمّا بينهما قرآناً لعدم تواتره وعدم شمول أحكام القرآن الموجود في خارج الدفّتين باتفاق جميع الأمّة من الخاصّة والعامّة، ولو كان ما في

١. البخاري، ج ٦، ص ٩٩، باب جمع القرآن.
٢. فصّلت (٤١): ٤٢.



الخارج عن الدفّتين قرآناً لشمله حكمه بالضرورة، كما كان يقول به بعض من كان في الأعصار الأوّل من الحشوية العاملين بكلّ خبر، والقائلين بثبوت القرآنية بغير التواتر، وقد أنقرضوا وعدم مذهبهم وظهر فساد طريقتهم، والحمد لله.

فظهر أنّه لا خلاف بين جميع فرق الإسلام في كتابهم الموسوم بالقرآن الشريف لا موضوعاً ولا حكماً، فإنّ موضوع الأحكام الشرعية عند الجميع هو الموجود فيما بين الدفّتين، وجميع الأحكام ثابتة له لا لغيره، وما ألصق أحد من المسلمين بكرامة القرآن الشريف شيئاً من الأشياء المنكرة أو غيرها ممّا هو مذكور في بعض الأخبار من طرق الآحاد المعمول به للحشوية، ولا ألحقه به في الأحكام أحد بعد انقراضهم مدى الأعصار والأعوام.

وأمّا الخلاف في المسألة المشهورة بتحريف الكتاب فليس المراد به ما هو ظاهر اللفظين أوّلاً، وليس هو خلافاً في هذا القرآن الشريف الموضوع للأحكام ولا في حكمه ثانياً، بل الخلاف في تلك المسألة إنمّا هو في موضوع آخر وهو المعبّر عنه بالباقي.

ويقال: إنّه هل نزلت من الوحي الإلهي قرآناً على رسوله ﷺ سورة مّا أو آية مّا لا نعرفها بعينها، وهي في هذا المصحف غير مسطورة، وعن أبصارنا مستورة، وعند أهلها مذخورة، أوما نزل عليه ﷺ ولو آية ما غير هذا الموجود بين الدفّتين، والنفي والإثبات متوجّهان إلى الباقي الغير الموجود عندنا.

فهذا الموجود ليس محلّ الخلاف في شيء، وأنّه بجميع آياته وحي إلهي منزل قرآناً، بل إنّما الخلاف في نزول غيره وعدمه، ولمّا أنّ نزول غيره مع عدم وجود الغير في هذا المجموع ملازم لصدق وقوع التنقيص عن الجامعين له، فعبّر عن نزول الغير بوقوع التنقيص في عنوان هذا الخلاف، وأنّه هل وقع تنقيص مّا عنهم من الوحي الإلهي أم لا؟

نعم، التعبير المشهور عن هذا العنوان أي التنقيص الإجمالي بالتحريف الظاهر عرفاً في التغيير والتبديل مع إضافته إلى الكتاب الظاهر في هذا القرآن الشريف غير سديد؛ لأنّه الموهم لوقوع الخلاف فيه، مع أنّه خلاف الواقع قطعاً كما عرفت.

وكان عليهم التعبير عن هذا المرام بألفاظ غير موهمة، بل صريحة في المراد، واقعة في متون الأخبار مثل: التنقيص، والإسقاط، والمحو، والإلقاء، والحذف، والطرح، والنبذ، فكلّ هذه التعبيرات مكررة في الروايات صريحة في وقوع نقص مّا في ألفاظ الآيات.

نعم، في كثير منها وقع التعبير بالتحريف، لكن ليس المراد منه متفاهمه العرفي أي: التغيير والتبديل وإن ذكره أهل اللغة معنى له أيضاً، بل المراد منه معناه اللغوي المأخوذ في أصله، أي التنقيص؛ لأنّ أصل معنى الحرف كمّا صرّح به اللغويون:

الطرف والجانب، والتحريف تفعيل منه، ومعناه: الأخذ بطرف شيء وجانب منه وإبقاء غيره في مقابل أخذ الشيء بجميع أطرافه، والأخذ بطرف دون آخر هو عين التنقيص.[1]

وجملة من موارد استعمال هذه المادة لا تخلو من نقص أو انتقاص أو تنقيص، ففي *الصحاح*:

رجل محارف، أي منقوص الحظ لا ينمو له مال. وفيه: رجل محارف ـ بفتح الراء ـ أي محدود محروم، وهو خلاف قولك: مبارك.

وفي *القاموس*:

حرف في ماله حرفة، ذهب منه شيء، وفيه: الحرف: الناقة المهزولة، وأحرف الرجل ناقته: هزلها.[2]

فيظهر منها أنّ في مادة «حرف» مأخوذ نوع من النقص، كما في مادة «جنن» مأخوذ نوع من الستر كالجنّ والجنون والجنين والجنّة المجنّة والمجنون والجنّة والجنان».

وبالجملة المراد من التحريف: التنقيص لا غيره، كما صرّح به جمع من الأعلام، وورد التصريح والتفسير به في بعض الأخبار:

منها: رواية الفقيه قال الرضا عليه السلام[3]: «لعن الله المحرّفين، وذكر أنّهم حرّفوا حديث: «إنّ الله ينزل ملكاً كلّ ليلة جمعة» ورووه: «إنّ الله ينزل كلّ ليلة جمعة» تفسير التحريف بتنقيص كلمة «الملك» وإسقاطها وإلقائها.

ومنها: رواية طبّ الأئمّة[4]، دعاء الصادق على المحرّفين الذين حرّفوا حديث النبيّ صلى الله عليه وآله في أهل بيت يأكلون لحوم الناس، أي يغتابوهم، ورووه في أهل بيت يديمون أكل اللحم بتنقيص كلمة «الناس» وإسقاطها.

ومنها: رواية *ثواب الأعمال*، عن الصادق عليه السلام:

إنّ سورة الأحزاب كانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها.[5]

فعبّر بكلا المترادفين عن المراد الواحد لدفع الإيهام.

---

١. الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٨، مادّة «حرف»؛ المفردات ص ١١٩ «حرف».
٢. تاج العروس، ج ١٢، ص ١٣٥.
٣. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص١٢٣، ح ١٢٤٠، فضيلة يوم الجمعة واستحباب الإكثار من الدعاء.
٤. طب الأئمة، ج ١، ص ١٢٣.
٥. ثواب الأعمال، ص ١١٠، ثواب قراءة سورة الأحزاب.



إذاً أخبارهم يفسر بعضها بعضاً، ويشير كلّ منها إلى مراد واحد باختلاف التعبيرات، فبيّن أنّ المراد بالتحريف الموهم هو عين المراد من سائر مترادفاته الصريحة، أي التنقيص والإلقاء والإسقاط، والحذف، وغيرهما ممّا ذكر في سائر الأخبار، فما هو المشهور في التعبير في المقام عن التنقص بالتحريف ليس لأجل إيهامه منكوراً وإن كان المعبّر به من وجه التأسّي معذوراً؛ لأنّه قصد في تعبيره بعدم التجاوز عن اللفظ المأثور المعبّر به غالباً في الصدر الأوّل، وفي متون الأدعية والأحاديث، لكن المراد من التحريف المبيّن صريحاً فيها ليس إلّا التنقيص كما هو مصرّح به في الأحاديث، كما أنّ المراد من الكتاب المنقوص منه ليس المصحف الموجود، بل المراد هو الوحي الإلهي المنزل قرآناً، فكان على المعبّر بهما التصريح بالمراد منهما والإتيان باللفظ الصريح فيهما لمنع الوهم والفساد.

الخلاف في أنّه هل وقع التنقيص في الوحي الإلهي أم لا؟ مع أنّه ليس خلافاً في هذا القرآن الشريف، كما ظهر أن ليس له ثمرة عملية أيضاً بعد بطلان مذهب الحشوية وانقراضهم، واتفاق الأمة على أنّ موضوع كتاب الله تعالى هو الموجود بين الدفتين، والأحكام له، لا لما خرج عنه ممّا لم يثبت تواتره، فلا تكليف بالنسبة إليه، فليست مسألة التنقيص من المسائل الفرعية التي يختلف بها العمل.

وليس وقوع التنقيص وعدمه من العقائد الدينية المطلوب فيها الاعتقاد حتّى يجب الاعتقاد بالوقوع أو عدم الوقوع؛ لأنّه لو فرض أن ينتقص بعض السور أو الآيات المنزلة في غير الأحكام عن هذا المصحف الموجود، فلا يوجب ذلك تنقيصاً في شأن الباقي منه، وفي شرفه، و إجلاله، و إفضاله و إعجازه، وحجته، وغيرها، ولا يسلب بذلك حكم من أحكامه، ولا يزيل به أثر من آثاره.

فاعتقاد وقوع تنقيص مّا بالنسبة إلى غير الأحكام من أوّل الأمر ليس تنقيصاً في شأن هذا الباقي الموجود أو في جهاته الأخرى، واعتقادهم عدم وقوعه ليس مؤثراً لزيادة شؤونه، فالاعتقاد بالنسبة إلى الباقي الموجود سيّان.

وليس مسألة وقوع التنقيص وعدمه من المباحث الكلامية أيضاً، بأن يكون البحث في إمكان وقوع التنقيص وامتناعه؛ إذ لا شكّ في أنّ التنقيص عنه عند جميع آياته و إلقاء بعض الآيات والسور منه في الكتابة أمر مقدور للبشر ممكن الوقوع منهم.

وليس كالزيادة فيه ولو بجملة ذات إعجاز في امتناع وقوعها عن جميع الجن والأنس و إن كان بعضهم لبعض ظهيراً، إمّا لنفس نظام الكلام ومزاياه الخارجة عن مقدرتهم، أو لصرفهم وتعجيزهم عنه.



فاحتمال الزيادة فيه ممّا يدافعه صريح الآيات الشريفة، ويمنعه العقل والاعتبار من مراقبة سائر المسلمين، وإمضاء الأئمّة المعصومين ﷺ، ولذا ما احتمل الزيادة فيه ولو بآية واحدة قصيرة أحد من المسلمين حتّى الحشوية، ولا يحتملها إلّا منكر القرآن المبين.

أمّا التنقيص عنه وإن كان ممكناً مقدوراً لا يحتمل أيضاً أحد من المسلمين غير المنقرضين وقوع بعض أنواعه، مثل التنقيص عن آيات الأحكام، فإنّ عدم وقوعه ضروري مسلّم عند جميع فرقهم، ولا يعد أحد منهم حكم «الشيخ والشيخة» من أحكام الإسلام.

ومثل التنقيص التفصيلي التعييني، بمعنى تنقيص سورة أو آية معيّنة معلومة لنا غير ما بين الدفّتين محكومة بأنّها من الآيات النازلة، فإنّ عدم وقوع التنقيص كذلك ضروري أيضاً، بعد انقراض مذهب الحشوية عند جميع فرقهم؛ لإطباقهم على أنّ كلّ ما يوجد في الخارج عن الدفّتين ليس من القرآن ولامحكوماً بأحكامه.

فانحصر محل الخلاف بينهم في وقوع تنقيص شيء ممّا أنزل قرآناً وهو من غير آيات الأحكام إجمالاً، أي التنقيص بما لا نعلم شخص المنقوص بعينه في الخارج، أو عدم التنقيص رأساً؛ لتحقّق الاتّفاق كما عرفت على عدم الزيادة، وعلى عدم تنقيص الأحكام.

وعدم التنقيص الشخصي المعيّن ووقوع تنقيص مّا كذلك بعد الجزم بإمكانه وعدم أثر عمليّ له ولا اعتقاديّ كما ظهر ليس إلّا قضية تأريخية، والكشف عن القضايا المستورة التأريخية، وإثبات الحقائق الواقعية فيها بما له من الطرق والحجج ممّا يليق في سبيله بذل المهج، حيث إنّه أعظم وسيلة لطالب الدين واليقين إلى نيله بسعادة الدنيا والدين؛ لأنّه يستيقن بوجود الصانع العالم والقادر الحكيم، وتوحيده من الوقوف على ما جرت في القرون الخالية من قضائه وقدره على عبيده ويستجلب المنافع، ويتحذر عن المضار بالاطّلاع على ما تحاربه أهل الدنيا مدى الأعصار، فيصير كأنّه عمّر بأعمارهم، وسافر إلى ديارهم فعاشر أخيارهم وأشرارهم، وعاشر صغارهم وكبارهم، وميّز التقيّ والشقي والسعيد والعنيد، فيتخلّق بما فيه خلود ذكرهم الجميل، ويتكلّف في تخلية نفسه وتهذيبها عن كلّ قبيح ورذيل إلى غير ذلك ممّا يطيل، فلا بأس بإجمال القول فيه وإلغاء التفصيل والخوض فيه بغير تطويل.

المسألة التأريخية لا يحكم فيها إلّا كتب السير والتواريخ المعتبرة المعتمدة المسلّمة، ولا تخلو تلك الكتب غالباً من متخالفات في بعض خصوصيات واقعة واحدة، بل بعضها مناقض لبعض في بعض الخصوصيات، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، بل يقطع بكذب أحدهما إجمالاً.



نعم، قد يظفر المتدرّب في تلك الكتب والمتفعل في أطرافها بقضية تأريخية، وكلّما تتبع في مظان ذكرها من سائر الكتب لا يرى ذكراً لها أو لما ينافيها ويناقضها، فيحصل الاطمئنان بوقوعها، وقد يظفر الفاحص المتأمل في تلك الكتب على اختلافها في بعض الخصوصيات بقضية واحدة موجبة وسالبة قد اتفق الجميع في الدلالة عليها مطابقة أو التزاماً بيّناً، لكنّها منضمّة في كلّ كتاب بخصوصيات مخالفة لخصوصيات في غيره، ولا يرى فيها ولا في غيرها ما يكذب نفس القضية وينفيها صريحاً، فيطمئن بتحقق هذه القضية الواحدة وأن لا يحصل له ظن بتحقق إحدى هذه الخصوصيات المتخالفة.

بل قد يحصل العلم بتحقق نفس القضية فقط إذا بلغت عدّة من أخبر بها من مؤلّفي الكتب في كتبهم عدة التواتر المفيد للعلم؛ لأنّ كلّ واحد منهم قد أخبر بنفس القضية، لكنّه مع ضميمة خصوصيات متخالفة، فتلغى تلك الخصوصيات لكونها خبر الواحد، ويبقى نفس القضية مخبراً بها من عدّة بالغة حدّ التواتر، فتكون متواترة لفظاً إن كانت مدلولاً مطابقياً، ومعنى إن كانت التزامياً.

بل قد يحصل العلم بالجامع أيضاً في عدّة أخبار قليلة جدّاً غير بالغة حدّ التواتر ولا قربه مع اختلافهما في خصوصيات إذا علم إجمالاً بصدور واحد غير معين من تلك الأخبار عن الإمام المعصوم عليه السلام فأثّر هذا العلم الإجمالي القطع بوقوع ما هو الجامع المشترك بين تلك الأخبار، والعلم بصدور ما هو أخصّ مضموناً من الجميع، فيفيد فائدة التواتر المعنوي من حصول العلم بالجامع، وليس منه، بل يسمّى بالتواتر الإجمالي.

فكتب التواريخ والسير مع اشتمال أكثرها على اختلافات في خصوصيات أغلب القضايا التأريخية واضطرابات في مضامين روايات يمكن لطلاب الحقائق الاستفادة منها، وتحقيق الحال في القضية عنها بإحدى الطرق المذكورة.

فلو الغينا هذه الكتب وعزلناها عن الحكومة في القضية التأريخية بمجرد وجود المخالفات والاضطرابات فيها لانسدّ علينا باب معرفة أغلب تلك القضايا؛ إذ العقل والاجتهاد والرأي والاستبعاد معزولات في استنباط القضايا التأريخية، والحكم بالوقوع واللّاوقوع ليس إلّا من وظائف تلك الكتب، فترك الرجوع إليها ظلم عليها وعلينا بتضييع حقّ حكومتها وتفويت ما نستفيده منها.

الذي تحقق من كتب التواريخ في كيفية جمع القرآن الشريف بحيث ما وجدت له نافياً صريحاً ولا مكذباً، هو جمل ممّا شرحتها آنفاً، من عدم كونه في عهد النبي صلى الله عليه وآله مجموعاً في موضع واحد كما هو اليوم وإن كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله مجموعاً بآياتها وسورها في حافظة بعض الأصحاب والقراء، وكان جميع الآيات مكتوبات كلّها في قطعات متفرقات.



ومن أنّ أوّل من جمعه على تنزيله وألّفه بالمباشرة عقيب وفاة النبي ﷺ كان أميرالمؤمنين عليه السلام وجمعه مستودع عند أهله.

ثمّ أوّل من جمعه تسبيباً بمباشرة زيد بن ثابت بعد وقعة اليمامة في سنة اثنتي عشرة من الهجرة كان أبوبكر، والجمع الثاني لزيد بمعاونة بعض الأصحاب كان بأمر عثمان بعد سنة خمس وعشرين من الهجرة جمعوه كما هو اليوم، وألزم عثمان المسلمين وحملهم على القراءة فيه، وأعدم سائر المصاحف المخالفة معه في الترتيب والزيادة والنقص مثل: مصحف عبدالله بن مسعود وأبيّ بن كعب، ومعاذ وغيرهما ممّا كان يوجد بعض نسخها إلى قرون.



والذي تحقق باتفاق جميع الكتب من أحوال هؤلاء الأصحاب الجامعين للمصاحف المذكورة بعد أميرالمؤمنين عليه السلام أنّه ما كان أحد منهم من أهل العصمة وأولى النفوس القدسية المعصومة من الخطأ والزلل، بل غاية ما يذكر في توصيفهم أنّهم عدول يحترزون المعاصي عن علم وإرادة. وأمّا اقترافها جهلاً بالحكم أو الموضوع، أو لهما، أو نسياناً لأحدهما، أولهما، أوخطأ بلا عمد، أو قهراً بلا إرادة، أو اضطراراً بلا اختيار، فكلّها غير مضر بعدالتهم.

فمقتضى عدالتهم أنّهم جميعاً ماكانوا ممّن يجحدون بآيات الله تعالى وهم مستيقنون، ولا يلغون آية يعلمون أنّها من القرآن. وأمّا إلغائهم لآية جهلاً أو نسياناً أو خطأ، فلا محذور فيه أصلاً، فينفتح باب احتمال وقوعه، وبه ينسدّ الطريق على من يدعي اليقين بعدم وقوع تنقيص ما في سائر المصاحف التي جمعها سائر الأصحاب.

نعم، إذ قد ثبت في الكتب الكلامية عصمته وطهارته بالبراهين العقلية القطعية، والآيات الشريفة الإلهيّة والأحاديث الصحيحة الصريحة، فهو من أهل بيت آية التطهير ونفس الرسول ﷺ في آية المباهلة، وباب علمه بحديث المدينة، وخليفة المنصوب من قبل الله تعالى في يوم الغدير.

وقد علّمه رسول الله ﷺ تنزيل جميع الآيات الإلهيّة وتفسيرها وتأويلها، وظاهرها وباطنها، محكمها ومتشابهها، ناسخها ومنسوخها، ومقدّمها ومؤخّرها.

وعلّمه أوصاف الحروف والكلمات، وحدود السور والآيات بدواً وختماً واسماً ولقباً، وسائر أنواع علوم القرآن، ونزول الآيات وفيمن نزلت، وفي ما نزلت، وفي أيّ شيء نزلت، وأين نزلت في سهل أوجبل في سفر أو حضر، وغيرها.

وعلّمه أيضاً كيفية جمعها وترتيبها، وسياقها وتركيبها على ما تعلّقت به إرادة الله تعالى، وجرى عليه قضاؤه، ووقع به رضاه في اللوح المحفوظ وأعلم به رسول الله ﷺ.

ثمّ أوصى إليه بجمعه كما علّمه، فأنفذ أميرالمؤمنين عليه السلام وصيّته وما تردى هو عليه السلام عقيب وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى جمع القرآن على تنزيله، وعلى ما فيه رضى الله ورسوله وهو مصون محفوظ عند أهله.

وأمّا في سائر المصاحف الأخر التي مرّ إمكان التنقيص فيها من حيث هو، وأنّه ليس كالزيادة في الامتناع، فمع فرض كون الجامعين لها هؤلاء الأصحاب المحتمل في حقّهم ولو كانوا عدولاً واقعاً من الخطأ والخطل والعناد والزلل يتأتى في جمعهم احتمال وقوع التنقيص بآية مّا ولو جهلاً أو نسياناً، حيث إنّهما عذران موجّهان وحالان ملازمان لكلّ إنسان، فالنسيان في جبلّته، والجهل ملازم خدمته من لدن خلقته، ﴿**والله أخرجكم من بطون أمّهاتكم لا تعلمون شيئاً**﴾[1].

فاحتمال الخطأ المجوّز في حقّ الجامع ملازم لاحتمال وقوع التنقيص في جمعه، فضلاً عن احتمال مطلق الخطأ، ومع احتمال التنقيص لا يبقى مجال لدعوى اليقين بعدمه، إلّا أن يدفع احتمال وقوع التنقيص بحجّة قاطعة كما ادّعى من قوله تعالى: ﴿**إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون**﴾[2] بتقريب:

إنّ ما وعد الله تعالى بحفظه، وهو حافظه، كيف يسع للبشر تنقيصه خطأ أو عمداً، لكن فيه أنّ البشر لا يقدر على مايضاد حفظه وهو إعدامه وسلب وجوده، والتنقيص الممكن وقوعه من البشر ليس إلّا تركهم كتابته في المصحف وقراءته، وهو يجتمع مع كونه محفوظاً بحفظه تعالى وموجوداً عند أهله.

وقد فسّر الآية بذلك تلويحاً سيّدنا الإمام المجتبى عليه السلام في احتجاجه على معاوية بقوله: «ثمّ قالوا قد ضاع منه قرآن كثير، كذبوا والله، بل هو مجموع محفوظ عند أهله»[3].

وأوهن من ذلك دفع احتمال التنقيص بالاستبعاد بأنّه كيف يسترق آيات الله وينتقص منه على رؤس الأشهاد من المهاجرين والأنصار والحفاظ والقراء من أطراف البلاد، إذ مرّ سابقاً أنّ الاستبعاد ليس طريقاً إلى إثبات الوقوع وعدمه، وبمجرّد استبعاد الوقوع لا يقطع بالعدم مع أنّه لا استبعاد فيه أصلاً نقضاً وحلاً، كما قرّر في محله تفاصيلها.

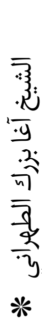
إذ إنكار آية لا يطلع عليها إلّا جمع من المسلمين، مع بعد العهد عن نزولها بعدّة سنين ليس بأعظم من رفضهم نصّ يوم الغدير، الذي سمعه سبعون ألفاً من المسلمين، المتفرقين إلى جميع الأقطار بعد مضي سبعين يوماً.

---

١. النحل (١٦): ٧٨.

٢. الحجر (١٥): ٩.

٣. الاحتجاج، ص ٧، احتجاج الحسن بن علي عليه السلام على معاوية في الإمامة من يستحقّها.



ويؤيّد احتمال التنقيص بما ثبت في التواريخ من سيرتهم في الإثبات والنفي عند جمع القرآن، وما بنوا عليه في تأليفهم له من مراعاة الإتقان، كما مرّت حكايته عن الباقلاني من أنّهم أثبتوا في هذا المصحف كلّ ما ثبتت عندهم قرآنيته عن النبيّ ﷺ ووقع اختيارهم عليه، وألغوا ما لم يثبت عندهم قرآنيته.

وجه التأييد: إنّ ثبوت القرآنيّة أخصّ من القرآنيّة الواقعيّة، وبمجرّد عدم الأخصّ لا يثبت عدم الأعمّ؛ لعدم الملازمة بين العدمين، فالذي ألغوه ممّا كان موجوداً في سائر المصاحف، كما لم يثبت عندهم قرآنية ماثبت عدم قرآنيته أيضاً، فيكون الملغى محتمل القرآنية ومنقوصاً عنه باختيارهم.



وما ادّعاه الباقلاني من:

أنّ ما ألغوه كان أمره دائراً بين أن يكون قرآناً منسوخ التلاوة أو يكون تأويلاً لا تنزيلاً.

فيه: إنّه لا نسخ بعد النبّي ﷺ بالاتفاق، وهو ما نسخ تلاوة شيء من القرآن في حياته، مع أنّ النسخ ليس إلّا في الأمر والنهي، والفرض أنّه ما ألغى من آيات الأحكام شيئاً حتّى يكون الإلغاء لنسخ تلاوته.

مع أنّ قوماً من علماء الإسلام أنكروا نسخ التلاوة لعدم حكمة فيه كما رواه الباقلاني عنهم قالوا: «ولو فرض اقتضاء الحكمة على القراءة، فطريقة إنساء الله تعالى الآية عن حافظة القرّاء من المسلمين، ومحو خطّه من مصاحفهم لا نسخ تلاوة الآية مع كونها في صدورهم وصحفهم.

وأمّا دعوى «أنّ الملغى كان تأويلاً لا تنزيلاً» لم تثبت عن نفس الجامعين، ولو فرض ادّعائهم ذلك لكان معارضاً بادّعاء ابن مسعود، وأبيّ بن كعب وغيرهما ممّن أثبتوه في مصاحفهم بأنّه قرآن لازم التلاوة.

ومثل عبدالله بن مسعود وأبيّ ما كانوا أقصر بارعاً من سائر الصحابة[1]، ولا سيّما من زيد بن ثابت في معرفة علوم القرآن والأخذ عن النبّي ﷺ كما هو معلوم من تراجمهم، حتّى قال ابن مسعود: أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد ذو ذؤابتين يلعب مع الغلمان، كما في *أمالي الطوسي*[2]. وقال أيضاً: والله لقد أسلمت وكان زيد في صلب رجل كافر كما في الترمذي[3].

---

١. كلمة أضفناها لتصحيح العبارة.

٢. أمالي الطوسي، ص ٦٠٦، مجلس يوم الجمعة ٧ ربيع ٢/ ٤٥٧؛ المستدرك للحاكم، ج ٢، ص ٢٢٨.

٣. الترمذي، ج ٤، ص ٣٤٨، آخر تفسير سورة التوبة.

وبعد سقوط الدعويين لا يرشدنا التاريخ إلى دليل آخر استندوا إليه في إثبات الدعوى، بل يصرّح بأنّهم أنفذوا الأمر بالقهر والسلطة وضرب مثل عبدالله بن مسعود، ومنع حقّه.

واعتذر ابن حجر في صواعقه من ضرب عثمان لعبدالله بن مسعود بأعذار، إلى أن قال[1]: لا سيّما وكلّ منهما مجتهد، فلا يعترض بما فعله أحدهما مع الآخر، وكذلك أحمد زيني دحلان قال في فتح المبين: إنّه وقع بينهما كلام أوجب المهاجرة بينهما، وكان كلّ منهما مجتهداً مأجوراً في قوله لا لوم على واحد منهما.



أقول: على هذا، فاحتمال قرآنيّة ما ألغوه باق بحاله، قد علم بها من أثبتها في مصحفه كابن مسعود لخلوّ ذهنه عن عقيدة الخلاف، ولكن ما أثر الطريق المفيد للعلم في ذهن من ألغاها؛ لسبقها بعقيدة الخلاف، الناشئة من تسويل في النفس بإغواء الشيطان وإغفاله إيّاها عن الحق والعيان؛ لما كمن في قلبه من حب شيء أو بغض شيء تعصباً أو عناداً، كما لا يورث تواتر حديث الغدير علماً في جملة من الأذهان، ولذلك ما ثبتت عندهم قرآنيّة مصحف أميرالمؤمنين عليه السلام بعد جمعه وعرضه عليهم إتماماً للحجة، فأعرضوا عنه وأضاعوا حظّهم ورشدهم.

وكان محمّد بن سيرين يتفحص عنه ويتأسف عليه، ويقول: لو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير.

قال الشيخ السعيد أبوعبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد:

إنّ ما بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتنزيله، فليس فيه شيء آخر من كلام البشر، وهو جمهور المنزل، والباقي ممّا أنزله الله تعالى قرآناً عند المستحفظ للشريعة المستودع للأحكام لم يضع منه شيء وإن كان الذي جمع ما بين الدفّتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع، لأسباب دعته إلى ذلك.

منها: قصوره عن معرفة بعضه.

ومنها: ما شك فيه.

ومنها: ما عمد بنفيه.

ومنها: ما تعمد إخراجه، وقد جمع أميرالمؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوّله إلى آخره، وألّفه بحسب ما وجب من تأليفه فقدّم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كلّ شيء منه في محله.

إلى قوله: غير أنّ الخبر قد صحّ عن أئمّتنا أنّهم أمرونا بقراءة ما بين الدفتين، وأن لا نتعداه إلى زيادة فيه ولا نقصان منه، حتّى يقوم القائم عليه السلام فيقرأ الناس القرآن على ما أنزله الله،

---

١. الصواعق المحرقة، ص ١١١.

وجمعه أميرالمؤمنين عليه السلام وإنمّا نهونا عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت في المصحف؛ لأنّها لم تأت على التواتر، وإنمّا جاء بها الآحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله.[1] إلى آخر كلامه.

الصريح في أنّ ما ذكرناه من تأييد احتمال وقوع تنقيص مّا من هذه الآيات الإلهيّة قد تحقق عنده من كتب التواريخ والسير، وأنّه جزم به، وأرسله إرسال المسلمات، وهذا النظر منه مقدور ومشكور لا بملاحظة جلالته وعظمته، وأنّه كان هو أستاذ المتكلمين على الإطلاق، وعقمت النساء عن مثله في الأدوار والآفاق، حيث ما ورد في حقّ أحد مثل ما ورد في شأنه عن الحجة المنتظر ـ عليه صلوات الله الملك الأكبر ـ من توصيفه في التوقيع الشريف: «بالوليّ الملهم بالحقّ العلي».

فهو وإن كان ملهماً بالحقّ، لكن لا نعدّ هذا الرأي من ملهماته، ولا نلقّيها بالقبول من مهاباته، بل نقدره لصراحة كلامه في أنّ الموجود بين الدفّتين خارج عن حريم النزاع بجميع الجهات، وإنّما البحث في موضوع آخر غيره الذي عبّر عنه بالباقي، واختار أنّه نزلت بقية لا توجد في هذا الموجود، ونشكره لما نرى من إصابته الحقّ فيما استكشفه من كتب التواريخ والسير من نزول شيء آخر ما جعل في هذا الموجود، ولا نعرفه بعينه، وهو محفوظ مستودع عند أهله.

ولا نرى هذه الإصابة راجعة إلى جهاته الشخصية التي لا يدانيها فيها أحد من وفور علمه ومهارته في الكلام، وتبحره في التواريخ والسير وغيرها، بل نرى أنّ كلّ من بذل وسعه وجدّ في الطلب حقّه بالتتبع في الكتب، والتفحص في أطرافها يرى الحقّ عياناً ويكشف له الأمر وجداناً، حيث إنّ الفاحص كذلك يجد من الروايات والأحاديث ما يتجاوز عددها عن حدّ التواتر، وقد جمع أكثرها شيخنا العلّامة النوري في فصل الخطاب.

وتلك الأخبار وإن كانت فاقدة للحجة، ومضطربة من جهات، وكلّ واحد منها مخالف مع غيره في خصوصيات، ولا يتجاوز بالنسبة إلى خصوصياته عن حدّ أخبار الآحاد، ولا تثبت واحدة من تلك الخصوصيات، ولا يترتب عليها أثر أبداً لكن يرى كلّ واحد منها مشاركاً مع غيره في الدلالة مطابقة أو التزاماً على وقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً، فهذا المضمون المشترك فيه الذي يدل عليه كلّ واحد من تلك الأخبار الغير

١. المسائل السروية، ص ٧٨ ـ ٨٢.



المعتبرة البالغة حدّ التواتر[1] يكون متواتراً معنوياً، فيثبت به قرآنية الشيء المنقوص المجهول عينه لنا، كما تثبت قرآنية ما بين الدفّتين بتواتره.

ومن هذا التواتر المعنوي يحصل العلم الضروري لكلّ من خلت ذهنه عن اعتقاد خلافه، ولو لم نجد من تلك الأخبار ما بلغ حدّ التواتر، فلا محالة نجد فيها من الأخبار المعتبرة عدة يقطع بصدور واحد منها لا بعينها عن المعصوم عليه السلام، فيصير المضمون الأخص الذي هو مشترك فيه من مداليل تلك العدة مقطوعاً صدوره عن المعصوم عليه السلام، فيقطع بصدور الأخبار بوقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً عنه عليه السلام للعلم الإجمالي بصدور واحدة مشتملة على هذا المضمون عنه، وإلى هذا أشار شيخنا العلّامة الخراساني في *الكفاية* بما لفظه:

> ودعوى العلم الإجمالي بوقوع التحريف بإسقاط أو بتصحيف وإن كانت غير بعيدة كما يشهد به بعض الأخبار ويساعده الاعتبار.[2] إلى آخر كلامه.

[خلاصة البحث]

قد تلخص ممّا ذكرناه وثبت ممّا قررناه أنّه ليس بين المسلمين خلاف في كتاب الإسلام الموسوم بالمصحف الشريف الموجود بين الدفّتين المصون بحفظ الله تعالى عن كلّ شين؛ لأنّه ظهر أنّ من ضروريات الإسلام التي يعد منكرها خارجاً عنه أنّ جميع ما بين الدفّتين من الآيات الكريمة وحي إلهي منزل إلى رسوله صلى الله عليه وآله منجمّاً من لدن بعثته إلى أوان رحلته قد وصل إلينا بالتواتر إليه.

وليس فيما بينهما غير الوحي الإلهي لا سورة ولا آية ولا جملة ذات إعجاز، وليس في تلك الآيات تغيير ولا تحريف، وإنّ خلاف بعض القراء في قراءتهم بزيادة حرف أو نقصها أو كلمة أو بدلها ليس خلافاً منهم في القرآن، ولا خير فيه بعد ثبوت الاتفاق من أئمة المسلمين بجواز القراءة بكل منها ولو تسهيلاً على الأمة إلى ظهور خاتم الأئمة وقائمهم عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

---

١. هذا غريب جداً، فإنّه عبّر عن الروايات بأنّها فاقدة للحجّة، فإذا كان كلّ رواية بحدّ ذاتها فاقدة للحجة وانضمت إليها روايات آخر فاقدة للحجة أيضاً، فكيف يكون الناتج عنها وهو مضمونها حجّة، ثمّ كيف يصير متواتراً، فإنّ المتواتر هو ما كان فيه روايات كثيرة كلّ واحدة منها معتبرة شرعاً بأن تكون صحاح أو حسان أو موثقات وهكذا إمّا أن تكون الروايات ضعيفة السند أو معرض عنها تجتمع مع بعضها، فلا تورث الاطمئنان ألبتّة، فليت شعري كيف يصير مضمونها متواتراً خصوصاً مع إمكان حمل بعضها على محمل حسن كالتفسير مثلاً مع أنّ المسألة في غاية الخطورة فهي تمس جوهرة الإسلام الخالدة.

٢. كفاية الأصول، ص ٢٨٥، حجيّة ظواهر الكتاب.



وظهر أيضاً أنّ أحداً من المسلمين لا يلصق بكرامة القرآن أيّ شيء كان ممّا ذكر فيه سائر الأخبار الغير المتواترة من السور أو الآيات أو الكلمات، ولا يعتقد قرآنيّته، ولا يجري عليه أحكام القرآن، ولا يترتب عليه آثاره، إلّا من كان في القرون الأوائل من بعض طوائف الحشوية، العاملين بكلّ خبر واحد، والحاكمين بثبوت القرآنيّة به، والحمد لله على انقراضهم من بين المسلمين، وظهور فساد مذهبهم، فالقرآن الشريف الذي هو كتاب الإسلام وذات الآثار والأحكام محدود عند جميع فرق المسلمين بمجموع ما بين الدفّتين، لا يعاملون ما خرج من بينهما معاملة القرآن، ولا يلصقونه به، كما لا يدعون من حكم القرآن ولا يشذون منه آية أو جملة ممّا بينهما، فالزيادة فيه منفية باتفاق جميع المسلمين، والنقيصة العينية أيضاً منفية باتفاقهم، فأين وقع بين المسلمين في كتابهم خلاف يا ذوي البصائر وأهل الإنصاف؛ فهل للمسلمين كتاب دين غير ما هو فيما بين هاتين الدفّتين، وأيّ مسلم تجاسر بالقول بالتحريف في هذا القرآن الشريف أو أنتقص شيئاً من شرفه، وفضله أو أنكر إعجازه وحجيته، فإنّه تعالى شأنه عمّا يقوله الجاحدون المنكرون علواً كبيراً.

وتلخص أيضاً أنّ البحث المعبّر عنه بالتحريف المراد به: التنقيص الجاري بين العلماء من الصدر الأوّل ليس بحثاً في القرآن الموجود بين الدفّتين أصلاً، وإنّما هو بحث في موضوع آخر، وتقريره:

أنّه هل نزل على النبي ﷺ وحي إلهي على جهة القرآنية وهو غير موجود فيما بين الدفّتين، بل هو محفوظ ومذخور عند أهله؟ أو ما نزل شيء آخر قرآناً غير هذا الموجود أصلاً، والضرورة قاضية بتوجه النفي والإثبات في هذا الخلاف إلى ما لا يوجد بين الدفّتين المعبّر عنه بالباقي كما مرّ نقله عن الشيخ المفيد، ولا ربط له بالموجود بينهما أبداً وحيث أنّ ثبوت نزول شيء آخر قرآناً مع عدم وجوده بينهما ملازم مع وقوع تنقيص له إجمالاً عن الجامعين وإلغائهم إيّاه في حال الجمع عمداً أو سهواً، علماً أو جهلاً يعبّر عن دعوى النزول بلازمه.

ويقال: هل وقع تنقيص إجمالي عنهم أو لا؟ وقيّد جهة القرآنية في العنوان لبيان أنّ هذا البحث صغروي، والكبرويات مسلّمة بين الطرفين، حيث أنّ نزول وحي غير موجود بين الدفّتين مسلّم عند أهل السير ولا ينكر أحد من طرفي هذا البحث، لكن يدعى أحدهما أنّ ذلك الوحي كان تفسيراً وتأويلاً ويدّعي الآخر أنّه كان قرآناً وتنزيلاً، كما أنّ تنقيص الجامعين وإلغائهم لبعض الوحي المنزل مسلّم عند الطرفين، لكن يدّعى أحدهما أنّ الملغى كان تفسيراً، والآخر يدّعى أنّه كان قرآناً.

فالشبهة في المقام في الموضوع الخارجي، والخلاف في تشخيص الفرد الذي وجد، والمصداق الخارجي من الوحي المنزل على النبي ﷺ والملغى من هذا المجموع في حال جمعه، وأنّه هل كان تفسيراً فألغي أو كان قرآناً؟

ثمّ إنّ بعض من سلّم القرآنية يدّعى أنّه نسخت تلاوته فألغي، والآخر يبطل نسخ التلاوة والبحث الصغروي، والخلاف في أنّ الموجود الخارجي أيّ شيء هو لا طريق إلى تشخيصه ومعرفته إلّا الرجوع إلى أهل خبرته، والسؤال عن العارف بحقيقته، فالمرجع في المقام إنّما هو كلمات أهل السير والتواريخ ومداليل الأخبار والأحاديث -كما مرّ بيانه- مع ما يستفاد من مجموعها بالتواتر المعنوي أو الإجمالي من وقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً عن الجامعين لما بين الدفّتين، ويشخص بها، ويعيّن أنّ الفرد الخارجي الموجود من الوحي إليه ﷺ كان قرآناً، وأنّه ألغي ونقص ولم يدرج بينهما، وأمّا الأصول فلا تشخص وجود الموضوع الخارجي، ولا تستعمل في تشخيص الموضوعات، فلا وجه للتمسك بها في المقام.

والقول بأنّ مقتضى الأصل عدم وقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً كما حكاه شيخنا العلّامة النوري في فصل الخطاب[1] عن بعض، إذ لا يعيّن بهذا الأصل أنّ ذلك الوحي المنزّل الذي لا يوجد في هذا المجموع لم يكن قرآناً، بل كان تفسيراً كما لا يخفى.

وأوهن من ذلك دعوى حصول القطع بعدم وقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً، وأنّ الوحي المنزل الملغى كان تفسيراً جزماً، فإنّه لا طريق إلى حصول القطع بذلك إلّا الرجوع إلى التواريخ والسير التي قد سبق أنّ بالرجوع إليها تنفتح لاحتمال وقوع التنقيص إجمالاً أبواب لكلّ ناظر، وينقدح في النفس منها الشك والارتياب لكلّ ماهر، ومع الشك والاحتمال لا يبقى لدعوى القطع بالعدم مجال، كلّ ذلك مع غمض العين عمّا يستفاد من مجموعها على ما مرّ بيانه من التواتر المعنوي أو الإجمالي من القطع بوقوعه، ولذلك ما سمعت هذه الدعوى من أحد من المحققين منّا صريحاً ولا ظاهراً كما سيبين.

المعروف من أصحابنا في هذا البحث وهو التنقيص الإجمالي قولان:

أحدهما: القول بوقوع تنقيص إجمالاً بشيء ممّا نزل قرآناً لا نعلمه بعينه، وأنّه مذخور عند أهله لدلالة الأخبار المتواترة معنى عليه كما مرّ بيانه، وهو قول كافّة من أدركتهم من المشايخ، ولا أرى أحداً من الأصحاب يخالفهم في ذلك كما يأتي مشروحاً.

---

١. فصل الخطاب، آخر المقدّمة الثانية.





والقول الآخر: الذي يقال: إنّه للقدماء، أعني الشيخ الصدوق، والسيّد الشريف المرتضى، والشيخ الطوسي، والطبرسي، وغيرهم، عدم وقوع التنقيص.

لكن بالنظر الدقيق في كلماتهم يظهر أنّهم ما اختاروا في محل البحث قولاً مخالفاً للقول الأوّل، وما ذكروا التنقيص الإجمالي، ولا ادّعوا القطع بعدم وقوعه، بل يظهر من بعض كلماتهم موافقتهم لسائر الأصحاب على وقوع التنقيص الإجمالي.

وذلك لأنّ ظاهر كلّ من أنكر من أصحابنا وقوع التنقيص الإجمالي أنّه إنّما أراد من إطلاق التنقيص ما هو أظهر أفراده ـ وهو التنقيص العيني المعلوم منقوصه تفصيلاً بشخصه ـ لا مطلق التنقيص الشامل للإجمالي الذي في فرديّته له نوع خفاء بلحاظ الجهل بمنقوصه عيناً.

وذلك لأنهّم إنّما أنكروا ما ادّعاه مخالفوهم، وما كانوا يرون لهم مخالفاً غير الحشوية، وأصحاب الحديث، كما صرّحوا في عباراتهم ومدّعى هؤلاء ما كان إلّا التنقيص العيني بآيات أو سور مذكورة في الأخبار، فكانوا يدعون أنّها قرآن، ويرتبون آثار القرآن وأحكامه عليها عملاً.

وأمّا التنقيص الإجمالي الذي لا يترتب عليه أثر عملي فما كان محلّ دعواهم، وما كان لهم نظر إليه، فهؤلاء الأصحاب القدماء المذكورون قد وافقوا سائر المسلمين في إنكار التنقيص العيني الذي هو مدّعى الحشوية، وليس إنكارهم ونفيهم ناظراً إلى التنقيص الإجمالي أبداً.

فالشيخ الصدوق بعد نفيه قرآنية غير ما في الدفّتين ممّا في سائر الأخبار، وجوابه عنها بحمل ما فيها على الوحي الغير القرآني، وبأنّها نظير الحديث القدسي وليس قرآناً قال ما لفظه:

> ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه، فلمّا جاء به فقال: هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندنا مثل الذي عندك، فانصرف وهو يقول: ﴿**فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً**﴾[1].[2] إلى آخره.

فهو بعد ردّه على الحشوية بما مرّ يعرف بأنّ الذي كان موصولاً في جمع أمير المؤمنين عليه السلام كان قرآناً، وقد نبذوه وراء ظهورهم، واكتفوا بما عندهم الموجود بين الدفّتين، وهذا هو

---

١. آل عمران (٣): ١٨٧.

٢. الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٨٦.



عين التنقيص الإجمالي المدّعى وقوعه، فإنّ ما في جمعه ﷺ إن كان كلّه عين ما هو الموجود بين الدفّتين فما نبذوا شيئاً من القرآن، ومن ذلك يظهر أنّ كلّ من التزم بنبذهم شيئاً من القرآن فهو قائل بوقوع التنقيص الإجمالي وإن لم يصرّح به أو التزم بعدم التنقيص العيني.

وأمّا السيّد الشريف المرتضى علم الهدى المبالغ في نفي التنقيص في المسائل الطرابلسية، فكلامه أصرح في أنّ مراده نفي التنقيص العيني وإنكاره، حيث إنّه صرّح بأنّ المخالف ليس إلّا الحشوية وأصحاب الحديث، وهم المدّعون للتنقيص العيني بالآيات والسور المذكورة في أخبار الآحاد، فأنكر عليهم السيّد أشدّ الإنكار.

وردّهم بأنّ مستندهم أخبار آحاد ظنية، فلا يرجع بمثلها عن المقطوع بصحته يعني لا يلصق هذه المظنونات بالقرآن المتواتر عن النبي ﷺ المقطوع صحته.

وأمّا التنقيص الإجمالي فليس في كلامه تصريح أو ظهور في نفيه، بل ليس كلامه ناظراً إليه؛ لأنّه مسوق لإنكار دعوى الحشوية، وهذا النكير منه في محلّه باتفاق جميع المسلمين كما مرّ.

نعم، تأكيده لهذا الإنكار بدعوي أنّ هذا القرآن كان مجموعاً مؤلّفاً في عصر النبي ﷺ كذلك ليس بسديد لمنافاته لما علم بالتواتر المعنوي من الأخبار والسير أنّ الجمع في موضع واحد وعلى الترتيب الذي عليه اليوم إنّما حدث بعد رحلته ﷺ مع أنّه ما استند في هذه الدعوي إلّا بما ليست دالّة على مدّعاه، ولا حجة عنده لكونها أخبار آحاد.

إلّا أنّ الإنصاف أنّ نسبة القول بنفي التنقيص حتّى الإجمالي منه إلى علم الهدى خلاف الإنصاف بعد أنّه ما ستر على عقيدته، بل أعلن بها في زوايا كلمته، ففي كتابه الشافي[1] عند ذكر المطاعن، عدّ من عظيم ما أقدم عليه عثمان حمله جميع الناس على قراءة مصحف زيد، وجعله الإمام، وإبطاله سائر المصاحف وإعدامها.

فإنّ السيّد المرتضى لو كان عالماً بأنّه لم يكن شيء ممّا أنزل قرآناً في جميع ما أبطله عثمان ممّا كان موجوداً وثابتاً في سائر المصاحف، وكان معترفاً بأنّه إنّما أعدم وأبطل غير القرآن، وأبقى القرآن بتمامه وكماله بلا نقص شيء مّا منه، ثمّ حمل الناس عليه.

---

١. قال في الشافي عند ذكر مطاعن عثمان ما لفظه: «ومن ذلك أنّه أقدم على كبار الصحابة بما لا يحل نحو إقدامه على ابن مسعود عند ما أحرق المصاحف، ثمّ ذكر إقدامه على عمار حتّى فتق وإقدامه على أبي ذرّ ونفيه، إلى قوله: «ثمّ عظيم ولعلّ أصل النسخة كان هكذا»، «ثمّ من عظيم ما أقدم عليه جمعه» ما أقدم عليه من جمعه الناس على قراءة زيد وإحراقه. المصاحف وإبطاله ما شكّ أنّه منزل من القرآن وأنّه مأخوذ عن الرسول ﷺ ولو كان ممّا يسوالخ سبق إليه الرسول ولفعله أبوبكر وعمر. وذكر الشيخ الطوسي بعين ما ذكره السيّد في الشافي سنذكره.

أمّا كان من الواجب عليه حينئذ أن يعدّ هذا من مناقب عثمان وفضائله، حيث أنّ الذي أبقى القرآن الكامل التام للمسلمين، وألغى ما كانوا يلصقونه بكرامته، فعدّ السيّد هذا الإبقاء والإلغاء لعناً عظيماً عليه، مع علمه واعترافه بما مرّ إمّا يكون لعدم تمييزه بين المنقبة والمنقصة حتّى عدّ المنقبة منقصة جهلاً بهما، أو لتعمّده بطعن البرئ والافتراء عليه، وإشاعة الفاحشة في المسلمين علناً، وغير ذلك من الخيانات بالدين.

أ فيرضى عاقل أن ينسب إحدى هذه الأمور إلى مثل علم الهدى، وينكشف لكلّ عاقل من هذا الطعن الواقع منه كذلك في الشافي أنّه ما كان عالماً ولا جازماً ولا معترفاً بعدم وقوع التنقيص الإجمالي، بل كان عالماً بوقوعه أو محتملاً له.

وإنّ مراده من نفي التنقيص في المسائل الطرابلسية ما كان إلّا نفي التنقيص العيني الذي تدّعيه الحشوية. وأمّا التنقيص الإجمالي فما أراد من إطلاق كلامه نفيه، ولا إنكار وقوعه؛ لأنّه يدل طعنه المذكور على أنّه إمّا كان في عقيدته قاطعاً بوقوع التنقيص الإجمالي أو محتملاً له ومجوّزاً وقوعه.

وعلى التقديرين، فطعنه وارد على من عيّن مصحفاً ألغى منه شيئاً ممّا في سائر المصاحف؛ لأنّ الملغى مادام لم يثبت عدم قرآنيته، ولم يعلم بأنّه ليس من القرآن، فلا محالة يدور أمره بين أن يكون قرآناً أو محتملاً للقرآنية، وأيّاً منهما كان لا يجوز إلغائه وإبطاله وإعدامه.

بل صريح لفظ السيّد من الشافي أنّه «أبطل بإحراقه ما شكّ أنّه منزل من القرآن» كما نقلناه في الهامش، وكذلك الشيخ الطوسي مع صراحة كلامه في أنّ المخالف هم المتمسكون بأخبار الآحاد، وأنّه ينفي ما يدّعونه من التنقيص العيني المذكور في الأخبار؛ لكونها آحاداً صرّح أيضاً في تلخيص الشافي بثبوت هذا الطعن، وهو إبطال ما شكّ في قرآنيته ويظهر من ثبوته عنده أنّه ليس منكراً للتنقيص الإجمالي، كما ظهر أنّه لا ينكره الشيخ الصدوق والسيّد المرتضى، وهم القدماء الذين صرّحوا بنفي التنقيص، ومرادهم نفي العيني منه لا الإجمالي.

ومن اتفاق سائر الأصحاب على ثبوت هذا الطعن يظهر أنّه ليس فيهم من قطع بعدم وقوع تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً، ومن أنكر التنقيص الإجمالي رأساً، بل هم بين قاطع بوقوعه لثبوت قرآنية المنقوص الإجمالي عنده بالتواتر المعنوي كما مرّ، وبين من يحتمل وقوعه؛ لأنّ المنقوص يدور أمره عنده بين أن يكون قرآناً أو غير قرآن، فهو يحتمل تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً.

فظهر أنّه ليس فيما بين الإمامية من القدماء والمتأخّرين من ينكر وقوع التنقيص الإجمالي ويدّعي القطع واليقين بعدم وقوعه، وهذا مراد العلّامة المتكلم المفسّر الفقيه النسّابة المولى أبي الحسن الشريف الفتوني الأصفهاني الغروي، الجدّ الأعلى من طرف الأمّ للعلّامة صاحب الجواهر في كتابه مرآة الأنوار من قوله:

إنّ التحريف ـ أي: التنقيص الإجمالي ـ من ضروريات مذهب الشيعة[1]، يعني أنّه لا ينكره أحد منهم، بل إنّما يذعن بوقوعه أو يظنه أو يحتمله لا أقل.

بل لا يزال ينقدح هذا الاحتمال في ذهن كلّ من لا يتعسف في المقال، وينتصف للحقّ في كلّ حال إذا أمعن النظر في ما ورد في التواريخ والسير من بدوّ نزول الآيات منجّماً من البعثة إلى الرحلة، وجمعها بعد الارتحال في المصاحف إلى الجمع الأخير في عصر عثمان كما عليه اليوم، وتفطّن لكيفية جمع المصاحف، وصدوره عن من لم يبلغ رتبة العصمة الإلهيّة والطهارة عن الرجس والدنية، ولم تنتف عنه مقتضيات الطبيعة البشرية من وقوع الخطأ والغلط والزلة والعصيان، والسهو والنسيان عنه في أموره، حتّى في النقل والرواية والاجتهاد والدراية.

وكون الجامع بعد إسلامه محكوماً بالعدالة في طول عمره لا يقتضى أزيد من عدم الاقتحام في الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر عن علم وعمد، وأمّا مع الجهل بالحكم، أو الموضوع، أو بهما، عمداً، أو خطأً، أو النسيان كذلك للحكم، أو الموضوع، أو لهما فهو في تلك الأحوال معذور في الاقتحام في أكبر الكبائر إلّا في بعض ما استثنى.

وأمّا لو لم تثبت العدالة رأساً، أو زالت عنه، فاحتمال العمد يزيد على المحتملات.

وبعد التفطن لبواعث هذه الاحتمالات فإن لم ينقدح في قلبه شيء منها وبقي قاطعاً بعدم تنقيص شيء ممّا نزل قرآناً لا علماً ولا جهلاً، لا عمداً ولا سهواً، لا غفلة ولا غلطاً، فنراه مختلطاً أو مغالطاً.

نعم، القطع بعدم النقص بالنسبة إلى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام في محلّه؛ لأنّه المعصوم من كلّ زلّة من الولادة إلى الشهادة، والمطّهر من كلّ دنيّة باتفاق جميع الأمّة،

---

١. إنّها دعوى بلا دليل، ومحض توهّم من الفتوني ومن العلّامة آغا بزرك، فإنّ نقل القدماء بعض الروايات التي يظهر فيها سقوط بعض الكلمات من القرآن الكريم ليست كافية لإثبات أنّ قدماء الأصحاب يقولون بنقص القرآن ـ والعياذ بالله ـ فإنّ كلّ أصحاب النبي كانوا يكتبون التفسير مع آيات الكتاب فلذلك خيف على القرآن أن يختلط بالحديث النبوي الشريف. أمّا سكوت الكثيرين من قدماء علمائنا عن التعرّض لهذه الروايات فلأنّ القرآن فوق أن يشتبه في نصه المبارك فلذلك نقلوا الروايات وسكتوا عن التعليق عليها وما ذكره آغا بزرك من ضمّ كلمات السيّد الشريف المرتضى إلى بعضها غريب جدّاً فإنّ السيّد الشريف المرتضى رحمه الله من القائلين بالصرفة وله كتاب في ذلك، فمن يقول بأنّ الله صرف العباد عن معارضة القرآن كيف يقول بأنّ الله تعالى ترك العباد يعبثون بالقرآن على أهوائهم.



كاتب جميع ما أوحي إلى النبي صلى الله عليه وآله، وباب علمه من كافّة تلك الآيات بكلماتها وحروفها، وجميع ما يتعلّق بكلّ آية منها من أنواع علوم القرآن، وأدّى إليه كلّ ما استفاده من علم الله تعالى.

وعرّفه كيفية جمع آيات القرآن وسوره، والترتيب المرعيّ بين الآيات وبين السور، والحدود التي جعلها الله لهما بدواً وختماً، وتقديماً وتأخيراً على ما أراده الله تعالى، واختاره وجرى عليه قضاؤه في كتابه، وتعلقت به مشيئته في العلم الإلهي المسطور في اللوح المحفوظ.



وأوصى إليه بجمعه، فبادر إلى إنفاذ وصيّته، وما ارتدى عقيب وفاته حتّى جمعه وألّفه بحروفه وكلماته، وحدود سوره وآياته، تماماً كاملاً كما علّمه وعيّنه على مراد الله تعالى ومرضاته، ومشيئته ومختاره، وعرضه على الأمّة لكنّهم ابتلوا بالخذلان، فأعرضوا عنه، وما رزقوا منه إلّا الحرمان، مع أنّه أخبرهم بقوله الصادق: إنّه ليس فيه زيادة حرف، ولا نقص حرف.

فعلمنا عدم التنقيص فيه من أخبار المعصوم عليه السلام به، كما كان التنقيص الإجمالي في غير مصحفه، مع كونه ممكناً في نفسه، ومحتمل الثبوت على مجرى العادة الإنسانيّة، و الطبيعة البشرية الغير المعصومة من الخطأ والزلل، بحيث لا يمكن لعاقل الجزم بنفيه، و إنّما قطعنا بوقوعه من أخبار المعصوم عليه السلام الذي وصلنا بالتواتر المعنوي والعلم الإجمالي، وليس للبشر طريق يوصله إلى العلم بشيء أقوى من أخبار المعصومين الذين هم معادن علم الله، وحملة وحيه، وخزّان حكمته.

والحمد لله الذي جعلنا ممّن لا يقول بغير علم، بتوفيق اتباعنا لهم والأخذ عنهم. قال أميرالمؤمنين عليه السلام:

«يا كميل لا تأخذ إلّا عنّا تكن منا».[1]

ولنختم الكلام بحمد من هدانا لدين الإسلام، وحبانا بفصل الخطاب المنزّه عن وقوع خلاف فيه، أو تحريف أو ارتياب، وأرشدنا في محلّ الخلاف إلى رفض التعصب والاعتساف، والأخذ بسنّة الإنصاف من الجزم، بأنّ بقية ما أنزل المذخورة عند الأطهار قد وضعت عنا مالها من الآثار؛ لحجبها عن الأبصار إلى أن تظهر بظهور صاحب الدار عليه السلام وجعلنا له من الأنصار وصلّى الله عليه وعلى جدّه وآبائه ماكرّ الليل والنهار.

---

١. تحف العقول، ص ١٧١، وصيّة علي عليه السلام لكميل.

وإنّ جميع تلك الآيات المجموعة الموجودة بين الدفّتين المتواترة عن النبي ﷺ كلّها بعينها موجودة في مصحف أميرالمؤمنين عليه السلام لكنّها على ترتيب النزول وعلى ما أختاره الله تعالى وأعربه الرسول ﷺ لا على الترتيب الموجود الذي اختاره بعض الأصحاب ـ أي أصحاب النبي ـ واستنسخه الباقون بآرائهم واجتهادهم بعد الإعراض عمّا رتبه أميرالمؤمنين عليه السلام. بدعوى عدم الحاجة إليه، مصرّحين بعدم استنادهم بهذا الترتيب إلى تعليم النبي ﷺ وتعيينه وإرشاده ودلالته، ومعترفين بعدم صدور هذا الجمع عنهم بإيصائه وأمره، أو إذنه وإجازته، بل بدعوى حبّ الدين وحفظ الكتاب المبين باشروا بجمع القرآن واستبدوا بترتيبه كذلك اجتهاداً منهم بأنّ كتاب الله تعالى غنيّ عن رعاية الارتباط والانسجام، ومنزّه عن عنايات خاصة بنظم جمل الكلام، وأسلوب القضايا والأحكام، أو سوق حكمه وأمثاله وقصصه، أو ترتيب سوره وآياته وحكاياته وخطاباته، أو تعيين ما يليق بفاتحته وخاتمته، ويستحسن في خطته وديباجته، وغير ذلك ممّا يراعيه كافّة الخطباء والمتكلّمين، وعامة الكتاب والمؤلّفين، واعتقاداً منهم بأنّه ما كان على الله إلّا إنزال الآيات. ولمّا فرغ عن الإنزال فوّض سائر أمور المنزل إلى العباد يعالجونه بحسب الرأي والاجتهاد.

وكما اعتقدوا وأقبل ذلك بتفويض ما هو أعظم من ذلك إليهم، من نصب الخليفة واختيار الإمام؛ إذ بوقوع اختيارهم على غير أهله هدموا أساس الإسلام.

وأمّا بوقوع اختيارهم على غير ترتيب النزول وإن خالفوا مرادات الله تعالى في نظم كتابه وترتيبه، ولكنّهم حفظوا أساسه وجمعوا بين الدفّتين نفس مراد تلك الآيات الإلهيّة التي هي القرآن المتواتر بعينها وبسورتها الشخصية، باستثناء ما علمنا نقصه إجمالاً بالتواتر المعنوي والعلم الإجمالي عن المصحف المذخور عند أهل البيت الذي فيه تمام ما أنزل قرآناً على ما أراده الله تعالى من النظم والترتيب، وقد كان ابن سيرين يتأسف عليه ويقول: «إنّه لو أصيب لوجد فيه علم كثير».

ويحق لكلّ مسلم أن يتأسى بابن سيرين في الأسى ويتأوّه على وقوع ما جرى، ويتحسر لحرمانه عمّا في ذلك الكتاب من أنواع المعارف والعلوم، وأنوار الهدى، وينتظر الفرج بحضور ذلك المستور عن الأبصار وظهور مهدي فإنّه أفضل الأعمال لقوله ﷺ: «أفضل أعمال أمتّي انتظار الفرج»[1].

١. كمال الدين وتمام النعمة، ص ٦٤٤، باب ٥٥، ح ٣. وأخرجه بعض علماء أهل السنّة ومنهم الترمذي بألفاظ مقاربة وحملوه على معان أخرى فانظر كتبهم.

اللّهمّ عجل فرجه وسهّل مخرجه، واجعلنا من أنصاره وأعوانه وخدّامه ومقوّية سلطانه ـ صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين المعصومين ـ والحمد لله رب العالمين.

فرغ من تدقيقه كاتبه الجاني محمّد بن محسن المدعو آغا بزرك الطهراني أوائل الأيّام المعلومات من سنة ثلاثة وخمسين وثلاثمائة وألف سنة ١٣٥٣.

قد فرغت من استنساخ هذا الكتاب على نسخة بخطّ السيّد مهدي بن السيّد أحمد الطباطبائي الدماوندي، وعليها تصحيحات وزيادات بخطّ المؤلّف في الثامن والعشرين من شهر محرّم من لسنة الثامنة والثمانين بعد الثلاثمائة والألف، وأنا العبد الفاني المذنب العاصي علي بن موسى الدبستاني النجفي ـ عفى الله عنه وعن والديه ـ.